الأمم المتحدة

A/66/386

الجمعية العامة

Distr.: General
29 September 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٤٥ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

ميزانية المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون لإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، وذلك لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

وتبلغ الموارد المخصصة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ قبل إعادة تقدير التكاليف مبلغ إجماليه ٣٠٠ ١٥٨ ٢٨٠ دولار (صافيه ٠٠٠ ٦٣٧ ٢٤٩ دولار) وتمثل نقصاً بالقيمة الحقيقية بمبلغ إجماليه ٥٠٠ ٣٥٣ ٤٠ دولار أو ١٢,٦ في المائة، (صافيه ٠٠٠ ١٧٣ ٤٠ دولار، أو ١٣,٩ في المائة)، بالمقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

241011 181011 11-52364 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – حدَّد مجلس الأمن اختصاصات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قراره ٨٠٨ (١٩٩٣). وتنص المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة، الذي اعتمده مجلس الأمن في قراره ٨٢٧ (١٩٩٣)، على أن تتكوَّن المحكمة من ثلاثة أجهزة، هي الدوائر ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة. وترد في النظام الأساسي أيضاً الأنشطة التي تكون المحكمة مسؤولة عنها.

٢ – وأعرب مجلس الأمن في قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠) عن اقتناعه المستمر بأن محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة تساهم في إعادة وصون السلم في يوغوسلافيا السابقة.

٣ – وتم اعتماد التقرير المتعلق بالوضع القضائي للمحكمة وباحتمالات إحالة بعض القضايا إلى محاكم وطنية (S/2002/678) ببيان أصدره رئيس مجلس الأمن في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ باسم المجلس (S/PRST/2002/21). وعرض التقرير استراتيجية لإنجاز أعمال المحكمة، وحدد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موعداً للانتهاء من جميع التحقيقات الجديدة، و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موعداً لإنجاز المحاكمات الابتدائية، و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لإنجاز قضايا الاستئناف. وتحقق الإنجاز الرئيسي الأول بالانتهاء من جميع التحقيقات وإقرار الدوائر لآخر لوائح الاتهام الجديدة في نهاية عام ٢٠٠٤. وأكَّد مجلس الأمن من جديد في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، بأشد العبارات، البيان المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ المؤيِّد لاستراتيجية المحكمة لإنجاز التحقيقات. وشدد المجلس مجدداً، في قراره ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، على أهمية التنفيذ التام لاستراتيجية الإنجاز.

٤ – وقرر مجلس الأمن، في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠)، إنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، بفرع في أروشا وفرع ثانٍ في لاهاي. ووُضعت الميزانية المقترحة للمحكمة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ مع الأخذ في الحسبان المهام التي سيتم تحويلها إلى الآلية المتبقية اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٢ والموارد ذات الصلة المطلوبة لتنفيذ تلك المهام.

٥ – وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت هناك قضيتان في مرحلة إجراءات ما قبل المحاكمة، وهما إعادة محاكمة هاراديناي وآخرين (التي تشمل ٣ متهمين) وقضية ملاديتش. وبدأت إعادة محاكمة هاراديناي وآخرين في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١، ويُتوقع الانتهاء منها بحلول تموز/يوليه ٢٠١٢. وأُلقي القبض على راتكو ملاديتش في صربيا في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١ ونُقل إلى لاهاي في ٣١ أيار/مايو. ومن المتوقع أن تبدأ محاكمته في تموز/يوليه

٢٠١٢. وأُلقي القبض على غوران هادزيتش في صربيا في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١ ونُقل إلى لاهاي في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١. وفي وقت كتابة هذا التقرير، من المقدَّر أن تبدأ محاكمته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ويشكل إلقاء القبض على ملاديتش وهادزيتش إنجازاً بالغ الأهمية في تاريخ المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة باعتبار أنهما كانا آخر الفارين الطلقاء. وتجدر الإشارة إلى أنه عقب تلك العمليتين لإلقاء القبض، أنجزت المحكمة أو أنها بصدد إنجاز إجراءاتها فيما يتعلق بـ ١٦١ شخصاً أصدر المدعي العام اتهامات بحقهم.

٦ - وبسبب عوامل خارجة عن سيطرة المحكمة، بات من المقرر إنجاز إحدى القضايا المعروضة على المحكمة الابتدائية، وهي قضية برليتش وآخرين، في عام ٢٠١٢، وكان مقرراً إنجازها أصلاً في عام ٢٠١١. وبعد أخذ التطورات المذكورة أعلاه في الحسبان، يقدَّر أن تُجري المحكمة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ محاكمات وأن تصوغ أحكاماً في ٩ قضايا تشمل ١٨ متهماً، على النحو التالي: (أ) القضايا التي سيصدر حكم فيها (٦ قضايا تشمل ١٥ متهما)، وهي برليتش وآخرون (٦ متهمين)؛ وشيشيلي (متهم واحد)؛ وستانيزيتش وسيماتوفيتش (متهمان)؛ و م. ستانيزيتش وزوبليانين (متهمان)؛ وتوليمير (متهم واحد)؛ وهاراديناي وآخرون (٣ متهمين)؛ (ب) القضايا التي ستكون المحاكمات فيها مستمرة (٣ قضايا تشمل ٣ متهمين)؛ وهي قضايا كارادزيتش وملاديتش وهادزيتش. وتُعزى التقديرات المنقحة لتواريخ الإنجاز إلى إلقاء القبض المتأخر على عدد من الفارين من العدالة، الذين كان يمكن ضم محاكماتهم إلى محاكمات المتهمين الآخرين، على أساس إجرامي واحد، لو جرى القبض عليهم في وقت مبكر؛ وارتفاع معدل التناقص المستمر في عدد الموظفين؛ واكتشاف أدلة هامة فيما كانت الإجراءات لا تزال مستمرة؛ والمسائل الصحية للمحتجزين والعوامل الأخرى الخارجة عن سيطرة المحكمة والناجمة عن تعقيد الإجراءات. كما سيخلِّف التغير الطارئ على تواريخ إنجاز المحاكمات أثراً هاماً على إنجاز الأنشطة الاستئنافية. وسيقدم رئيس المحكمة والمدعي العام في تقاريرهما نصف السنوية المشتركة إلى مجلس الأمن معلومات مستوفاة عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز.

٧ - واستخدمت المحكمة جدولاً للمحاكمات يعكس المهل الزمنية هذه بغية تحديد الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن عددا من العوامل الخارجية الخارجة عن سيطرة المحكمة يمكن أن تترك أثراً كبيراً على تواريخ الإنجاز المتوقعة للمحاكمات، ويرجَّح أن يحدث ذلك، على النحو المبيَّن في جدول المحاكمات المتوقع. وفي حال اختلاف جدول المحاكمات الفعلي اختلافاً كبيراً عن الجدول المستخدم لصياغة الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، سيتعين إعادة تقييم وإعادة

ترتيب الاحتياجات وتناول أي احتياجات إضافية في سياق تقارير الأداء لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٨ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ستؤثر أربعة تطورات رئيسية على عبء عمل المحكمة، وهي: (أ) إنجاز ست محاكمات في عام ٢٠١٢، مما سيؤدي إلى انخفاض في أنشطة المحاكمات الابتدائية بدءاً من الربع الثالث من عام ٢٠١٢؛ (ب) زيادة في عدد الطعون وتعقيدها، سواء كانت عارضة أو متعلقة بالموضوع، لارتباطها بمحاكمات تشمل عدة متهمين ومتهمين يتولون الدفاع عن أنفسهم خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢؛ (ج) الإعداد للانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية؛ (د) بدء عمل فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية في لاهاي اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٣.

٩ - وسعياً إلى تعزيز كفالة الإنجاز السريع للمحاكمات، بدأت المحكمة، منذ عام ٢٠٠٧، بإدارة ما قد يصل إلى تسع محاكمات في آن معاً. وهي تعتزم مواصلة هذا التدبير خلال الربعين الأولين من عام ٢٠١٢. وبات الاضطلاع بمحاكمات إضافية ممكناً نظراً لتوفر ما يلي: (أ) اتخاذ قرار بأن يجلس القضاة الاحتياطيون الثلاثة في أكثر من محاكمة، فضلاً عن تعيين قضاة وموظفين في محاكمتين متزامنتين؛ (ب) الاستفادة من الفجوات التي قد تطرأ في الجدول الزمني لقاعة المحاكمة بسبب مرض المتهم أو المحامي، أو عدم إدلاء الشهود بشهاداتهم، أو صياغة الحكم أو لظروف غير متوقعة أخرى تؤدي إلى تأجيل الدعوى. وسيستمر أيضاً استخدام قاعات المحاكمة غير المشغولة، عند توفُّرها، من جانب الدوائر الراغبة في عقد جلسات استماع إضافية للتعجيل في إنجاز قضاياها. وفضلاً عن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الجداول الزمنية لقاعات المحاكمات، من شأن تحديد مواعيد لمحاكمات متزامنة إضافية أن يستمر التوسُّع قدر الإمكان في قدرات جميع أجهزة المحكمة.

١٠ - وسعياً إلى التعجيل في وتيرة نشاط المحاكمات وتحسين كفاءة الجهاز القضائي خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وافقت الدوائر على طلبات المدعي العام بضمّ لوائح الاتهام ذات الصلة ببعضها وإجراء محاكمات لعدة متهمين في آن معاً. ومن المقرر أن تستمر ثلاث محاكمات من هذا القبيل خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وفي حين أدَّى ضم القضايا إلى الإسراع من وتيرة المحاكمات، فإن القضايا التي تشمل متهمين عدة تُنتج عدداً أكبر بكثير من الالتماسات والطعون قياساً بالقضايا التي تضم متهما واحدا، مما يخلِّف أثراً كبيراً على عبء عمل الدوائر ومكتب المدعي العام.

١١ - ويُتوقع أن يطعن طرف أو أكثر من أطراف الدعاوى في جميع القضايا التي تنظر فيها المحكمة. وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، من المقرر أن تُنجز دائرة

الاستئناف الإجراءات في القضايا التي تشمل ١٥ متهماً، مقابل ٨ متهمين في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وسيكون هناك ما مجموعه ٣٠ متهماً في مرحلة الاستئناف. وفي كل قضية، ستؤثر الزيادة في عدد المتهمين وسماتهم على حجم قضايا الاستئناف ومدى تعقيدها. ويشغل عبء العمل الحالي لدوائر الاستئناف كامل وقت قضاة دائرة الاستئناف، ونظراً لنقل الموظفين من دائرة الاستئناف في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بغرض إنجاز المحاكمات، أصبح الملاك الوظيفي في دائرة الاستئناف غير كافٍ لتغطية عبء العمل. ويُتوقع أن تحدث زيادة كبيرة في عبء العمل خلال فترة السنتين المقبلة، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا الكثيرة التي يحاكَم فيها أكثر من متهم حالياً، لدرجة أنه سيلزم زيادة عدد القضاة والموظفين العاملين معهم.

١٢ - وبعد التشاور مع رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أوصى رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مجلس الأمن بزيادة عدد أعضاء دائرة الاستئناف من المستوى الحالي الوارد في النظام الأساسي للمحكمة وهو سبع قضاة (خمسة قضاة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وقاضيان للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا) إلى ما مجموعه ١٥ قاضياً (تسعة قضاة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وستة قضاة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا). وسعياً إلى تقديم الدعم الكافي لتعزيز قدرات دائرة الاستئناف خلال فترة السنتين المقبلة، تشمل الميزانية المقترحة أحكاما لنقل الموظفين القانونيين من المحاكمات إلى دائرة الاستئناف إذا ما دعت الحاجة عند الانتهاء من المحاكمات الابتدائية. ولكن، على نحو ما أُبلغ من قبل إلى مجلس الأمن، ما زال التناقص في عدد الموظفين يطرح تحديا كبيرا أمام إنجاز حجم العمل الهائل في دائرة الاستئناف. وسيقترن إنجاز المحاكمات مع خفض عدد القضاة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، من ٢٢ قاضيا (١٣ قاضياً دائماً و ٩ قضاة مخصَّصين) إلى ١٧ قاضيا (١٣ قاضياً دائماً و ٤ قضاة مخصَّصين).

١٣ - وتواصل المحكمة إجراء المحاكمات والنظر في دعاوى الاستئناف دون المساس بالإجراءات القانونية الواجبة. وعلى مر السنين، أبقت المحكمة إجراءاتها قيد الاستعراض واعتمدت عددا من الإصلاحات والتدابير الرامية إلى تعزيز كفاءة سير الإجراءات. وهي تشمل تضييق نطاق قرار الاتهام؛ وإحالة القضايا إلى دائرة محاكمة يُرجَّح أن تنظر في القضية في أقرب فرصة ممكنة؛ واستخدام وقائع متفق عليها وأُجري الفصل فيها؛ وقبول الأدلة الكتابية؛ والتطبيق الصارم للمواعيد المقررة على الأطراف؛ وتثبيط الأدلة المزدوجة. وفيما يتعلق بقضايا الاستئناف، اعتمد أعضاء غرفة الاستئناف عددا من التوصيات بما فيها ضرورة الالتزام الصارم بشرط وجود سبب وجيه لتغيير المواعيد وعدد الكلمات المقررة، وبالممارسة المتمثلة في عدم تأخير الجدول الزمني لفترة إيداع مذكرة الطعن، لغرض ترجمة

الحكم إلى اللغة البوسنية/الصربية/الكرواتية، على أن يسمح للمستأنِف بأن يقدم طلبا بتعديل الإخطار بالاستئناف و/أو مذكرة الطعن، عند الاقتضاء. وسيكون لكل هذه التدابير الهامة تأثير كبير على التعجيل بإنجاز المحاكمات. وفيما يتعلق بالدعم القضائي والإداري، ستواصل المحكمة تنفيذ تدابير ترمي إلى اختصار فترة المحاكمات وتحسين الفعالية. وتشمل هذه التدابير الاعتماد المقبل لسياسة المبلغ المقطوع للمعونة القانونية المماثل للمبالغ التي تدفع في مرحلة ما قبل المحاكمة وأثناء المحاكمة. ويتوقع أن تؤدي السياسة الجديدة المتعلقة بتقديم المعونة القانونية في دعاوى الاستئناف، فور تنفيذها، إلى تقليل العبء الإداري الواقع على إدارة المحكمة والدفاع، وزيادة فعالية التكلفة والمرونة، وإتاحة الفرصة لمحاميي الدفاع بتخطيط عملهم في حدود الموارد المتاحة.

١٤ - وستواصل المحكمة أداء دور فعال في مساعدة السلطات الوطنية للادعاء والقضاء في يوغوسلافيا السابقة. وقد أدت إحالة القضايا إلى جهات الاختصاص الوطنية دورا جوهريا في استراتيجية إتمام النظر فيها. فقد أحيل حتى الآن ١٠ متهمين عن طريق مكتب الإحالة إلى دائرة جرائم الحرب في محكمة البوسنة والهرسك، كما أحيل متهمان إلى سلطات كرواتيا، ومتهم واحد إلى سلطات صربيا لمحاكمتهم أمام المحاكم الوطنية في تلك البلدان. ولم يكن هادزيتش يستوفي معايير الإحالة إلى جهات الاختصاص الوطنية ومن ثم فلا يتوقع إحالة أي قضايا أخرى خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد أحيل إلى المحاكم الوطنية ما مجموعه ١٧ من ملفات التحقيق المتعلقة بـ ٤٣ شخصا. وتتعلق هذه الملفات بقضايا حقق فيها مكتب المدعي العام، غير أنه لم يؤكد القاضي أي قرار اتهام بشأنها. ورغم الانتهاء من تحويل الملفات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، سيستمر مكتب المدعي العام في تقديم الدعم القانوني لجهات الاختصاص الوطنية في المنطقة. وسيساعد مكتب المدعي العام السلطات المحلية أيضا عن طريق توفير المعلومات والوثائق، والرد على العديد من طلبات المساعدة والإجابة على الأسئلة، ليس فيما يتعلق بالملفات المحالة فحسب، بل أيضا في القضايا الأخرى ذات الصلة التي تنظر فيها السلطات المحلية. وسوف يواصل قلم المحكمة تقديم الدعم اللازم للمحاكم الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بطلبات المساعدة المتصلة بالوثائق ومواد الإثبات المقدمة للمحكمة، فضلا عن تقديم المساعدة في المسائل المتعلقة بحماية الشهود.

١٥ - وستشارك المحكمة بنشاط خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، في نقل المعرفة وفي أنشطة أخرى لبناء القدرات في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وفي عام ٢٠١٠، استهل مكتب المدعي العام، بدعم من المفوضية الأوروبية، مشروعا يتيح للمدعين العامين الوطنيين الزائرين قضاء فترة في العمل في لاهاي لاستعراض المعلومات واكتساب الخبرات في نظر قضايا جرائم الحرب المعقدة. وثبت نجاح المشروع بدرجة كبيرة، وسيستمر خلال فترة السنتين

٢٠١٢-٢٠١٣ رهنا باستمرار التمويل من المفوضية الأوروبية. وسيعمل قلم المحكمة أيضا على نقل المعرفة وغير ذلك من أنشطة بناء القدرات في منطقة يوغوسلافيا السابقة، بوسائل منها تدريب الأخصائيين المحليين في مجالي تدريب القضاة والمدعين العامين (''تدريب المدربين'')، والعمل مع الشركاء على إصدار صور من محاضر جلسات المحكمة باللغات المحلية وتحسين إمكانية وصول العاملين في المهن القانونية على الصعيد الوطني إلى سجلات المحكمة ومحفوظاتها.

١٦ - وقامت المحكمة في عام ٢٠١٠، في سياق الحفاظ على تراث المحكمة، برعاية حكومة هولندا وكلية القانون بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، بتنظيم مؤتمر بشأن موضوع ''تقييم تراث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة''. وكان الهدف الرئيسي من المؤتمر تشجيع التنسيق والتعاون فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة من أجل تعزيز الجهود في مجال استخدام تراث المحكمة لتعزيز احترام سيادة القانون والسلام والعدالة في يوغوسلافيا السابقة وخارجها. وعقب المؤتمر، أعدت المحكمة تقريرا عن استراتيجيتها الشاملة المتعلقة بالتراث. وسيناقش هذا التقرير في مؤتمر ثان بشأن التراث سيُعقد في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٧ - وستضطلع المحكمة بدور أساسي في كفالة النقل المنسق للمهام إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، والبداية الفعلية لعمليات فرع لاهاي التابع للآلية. وستوجد الآلية إلى جانب المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، مما سيسمح للمحكمتين والآلية بتقاسم الموارد وتبادل الدعم والتعاون المفيد خلال فترة تعايشها. وستعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مع الآلية لكفالة نقل المهام وسير العمليات بأكثر الطرق اتساما بالكفاءة من حيث التكلفة والفعالية والواقعية. وعلاوة على ذلك، سيؤدي قلم المحكمة دورا فعالا في مساعدة الآلية على وضع سياساتها وإجراءاتها وهيكلها، بغية تيسير بداية سلسة للعمليات وكفالة نقل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

١٨ - وفيما يتعلق بالمحفوظات، وعملا بالمادة ٢٧ من النظام الأساسي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية (قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، المرفق الأول)، تضطلع الآلية بالمسؤولية عن إدارة محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية، بما في ذلك حفظ هذه المحفوظات وإمكانية الوصول إليها والتي تشكل معا محفوظات المحكمة الجنائية الدولية. وستتمتع الآلية، بعد إنشائها، باختصاص حصري في إدارة محفوظات المحاكم والمسؤولية عنها. وبناء على ذلك، تم تخصيص مبلغ في ميزانية الآلية لنقل المهام والموارد إليها اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

١٩ - وسيواصل قلم المحكمة دعم التدابير الخاصة لاستبقاء الموظفين، بما فيها التدابير الرامية إلى التحول الوظيفي وتلبية الاحتياجات الخاصة بتنمية قدرات الموظفين وتدريبهم. غير أن التدابير الخاصة التي تم اعتمادها حتى الآن، كما تم إبلاغ الجمعية العامة ومجلس الأمن بذلك في عدة مناسبات، لها أثر محدود على معدلات دوران الموظفين ويجب استكمالها بالاحتفاظ بمخطط الاحتفاظ بالموظفين. وتقوم المحكمة بإعداد اقتراح في هذا الصدد لتنظر فيها الجمعية العامة. وأخيرا، نجحت الآلية خلال السنة الأخيرة، في شراكة مع ممثلي الموظفين، في تنفيذ آلية ستستخدم لتمديد العقود في سياق عملية التخفيض. وكانت الخبرة المكتسبة حتى الآن في تنفيذ هذا الإجراء إيجابية للغاية وتعتزم المحكمة مواصلة تطبيقها خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٢٠ - ويبلغ إجمالي الاحتياجات المطلوبة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ٣٠٠ ١٥٨ ٢٨٠ دولار (٠٠٠ ٦٣٧ ٢٤٩ دولار) قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضا صافيا بالقيمة الحقيقية يبلغ إجماليه ٥٠٠ ٣٥٣ ٤٠ دولار، أو بنسبة ١٢,٦ في المائة (صافيه ٠٠٠ ١٧٣ ٤٠ دولار أو ١٣,٩ في المائة)، مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويعكس الانخفاض (انظر الجدول ٢) الانخفاض في إطار الدوائر (٩٠٠ ٩٥٦ ١ دولار)، ومكتب المدعي العام (١٠٠ ٢٥٤ ١٣ دولار) وقلم المحكمة (٦٠٠ ٩٦٨ ٢٣ دولار) وعنصر إدارة السجلات والمحفوظات (٩٠٠ ١٧٣ ١ دولار) ويُعزى أساسا إلى انخفاض أنشطة المحاكمة خلال عام ٢٠١٣.

٢١ - وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تقترح المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الإبقاء على ٥٤٦ وظيفة مؤقتة. ولم يقترح إلغاء وظائف مؤقتة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وخلال فترتي السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١، تم إلغاء ما مجموعه ٤٤٤ وظيفة ولكن تم توفير التمويل عن طريق المساعدة العامة المؤقتة للتمكين من الاحتفاظ بمهام الوظائف. ونظرا للتأخر في تنفيذ جدول المحاكمات وإلقاء القبض على الهاربين، يجب الاحتفاظ بمهام الوظائف الملغاة لمدة أطول مما كان متوقعا أصلا بما في ذلك خلال فترة السنتين التالية. وفي بداية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سوف يمول ما يعادل ٣٣١ وظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وسيجري خفض عدد الوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة تدريجيا خلال فترة السنتين بمقدار ١٢٠ وظيفة.

٢٢ - وتعتبر إعادة تقدير مبالغ الاعتمادات المقترحة في الميزانية بحسب معدلات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الواردة في هذا التقرير إعادة تقدير أولية. وفيما يتعلق بالمرتبات المتصلة

بالوظائف في الفئة الفنية وما فوقها، فإن التعديلات تعكس الحركة المسقطة لمؤشرات تسوية مقر العمل في عام ٢٠١١. وبالمثل، فيما يتعلق بمرتبات وظائف فئة الخدمات العامة، تأخذ إعادة تقدير التكاليف في الحسبان المبلغ المتوقع لتسويات تكاليف المعيشة المحتملة استنادا إلى معدلات التضخم المتوقعة. ويقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ الأخذ بمتوسط نفس معدلات الشواغر المعتمدة في إطار الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (٩,٥ في المائة لوظائف الفئة الفنية و ٧,٩ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة للوظائف المستمرة). ولم تبذل أي محاولة للتنبؤ بحركة العملات ذات الصلة مقابل دولار الولايات المتحدة. وسيعاد تقدير تكاليف الميزانية المقترحة في أواخر عام ٢٠١١ على أساس أحدث البيانات المتعلقة بتجربة التضخم السائدة، وحركة الأرقام القياسية لتسوية مقر العمل في عام ٢٠١١، ونتائج الدراسات الاستقصائية للمرتبات، إن وجدت، فيما يتعلق بنفقات المرتبات وتطور أسعار الصرف المعمول بها في عام ٢٠١١.

٢٣ - وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ ٣٠٠ ٧٣٩ ١ دولار وسوف تستخدم لأنشطة متنوعة تتصل بدعم عمل مكتب المدعي العام وقلم المحكمة. ويعكس المستوى المقدر للموارد الخارجة عن الميزانية نقصا قدره ٨٠٠ ٥٨٠ ١ دولار نتيجة لإنجاز عدة مشاريع.

الجدول ١

النسبة المئوية لتوزيع الموارد حسب العنصر

العنصر	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية
١ - دوائر المحكمة	٤,٤	-
٢ - مكتب المدعي العام	٢١,٠	٢٩,١
٣ - قلم المحكمة	٧٣,٧	٧٠,٩
٤ - إدارة السجلات والمحفوظات	٠,٩	-
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

الجدول ٢

الاحتياجات من الموارد حسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) الميزانية المقررة

العنصر	نفقات ٢٠٠٨-٢٠٠٩	اعتمادات ٢٠١٠-٢٠١١	النمو في الموارد: المبلغ	النمو في الموارد: النسبة المئوية	المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف	فرق إعادة تقدير التكاليف	تقديرات ٢٠١٢-٢٠١٣
١ - دوائر المحكمة	١٦ ٣٧٣,١	١٤ ٣٥٦,٠	(١ ٩٥٦,٩)	(١٣,٦)	١٢ ٣٩٩,١	٨٤,٢	١٢ ٤٨٣,٣
٢ - مكتب المدعي العام	٨٦ ١٧٦,٢	٧٢ ٠١٣,٧	(١٣ ٢٥٤,١)	(١٨,٤)	٥٨ ٧٥٩,٦	(٧٢,٥)	٥٨ ٦٨٧,١
٣ - قلم المحكمة	٢٣١ ٧٤٦,١	٢٣٠ ٣٨٠,٠	(٢٣ ٩٦٨,٦)	(١٠,٤)	٢٠٦ ٤١١,٤	٢ ٦٥٩,٣	٢٠٩ ٠٧٠,٧
٤ - إدارة السجلات والمحفوظات	٣ ٤٤٦,٥	٣ ٧٦٢,١	(١ ١٧٣,٩)	(٣١,٢)	٢ ٥٨٨,٢	٥٧,٧	٢ ٦٤٥,٩
المجموع (الكلي)	**٣٣٧ ٧٤١,٩**	**٣٢٠ ٥١١,٨**	**(٤٠ ٣٥٣,٥)**	**(١٢,٦)**	**٢٨٠ ١٥٨,٣**	**٢ ٧٢٨,٧**	**٢٨٢ ٨٨٧,٠**
الإيرادات							
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤٢ ٠٤٠,١	٣٠ ٤٢٤,٣	(٢٠٢,٥)	(٠,٧)	٣٠ ٢٢١,٨	٤٣٧,٩	٣٠ ٦٥٩,٧
إيرادات أخرى	٢٩٢,٧	٢٧٧,٥	٢٢,٠	٧,٩	٢٩٩,٥	-	٢٩٩,٥
المجموع (الصافي)	**٢٩٥ ٤٠٩,١**	**٢٨٩ ٨١٠,٠**	**(٤٠ ١٧٣,٠)**	**(١٣,٩)**	**٢٤٩ ٦٣٧,٠**	**٢ ٢٩٠,٨**	**٢٥١ ٩٢٧,٨**

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

	نفقات ٢٠٠٨-٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠-٢٠١١	تقديرات ٢٠١٢-٢٠١٣
الأنشطة	٣ ١٦١,٥	٣ ٣٢٠,١	١ ٧٣٩,٣
مجموع (١) و (٢)	**٢٩٨ ٥٧٠,٦**	**٢٩٣ ١٣٠,١**	**٢٥٣ ٦٦٧,١**

الجدول ٣

الاحتياجات من الوظائف

الفئة	الاعتماد المنقح ٢٠١٠-٢٠١١	التخفيض المقترح: ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	التخفيض المقترح: ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	الموارد الخارجة عن الميزانية: ٢٠١٠-٢٠١١	الموارد الخارجة عن الميزانية: ٢٠١٢-٢٠١٣	المجموع: ٢٠١٠-٢٠١١	المجموع: ٢٠١٢-٢٠١٣
الفئة الفنية وما فوقها							
وكيل الأمين العام	١	–	–	–	–	١	١
أمين عام مساعد	١	–	–	–	–	١	١
مد - ٢	١	–	–	–	–	١	١
مد - ١	٤	–	–	–	–	٤	٤
ف - ٥	٢١	–	–	–	–	٢١	٢١

الفئة	الاعتماد المنقح ٢٠١٠-٢٠١١	التخفيض المقترح ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	التخفيض المقترح ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	الموارد الخارجة عن الميزانية ٢٠١٠-٢٠١١	الموارد الخارجة عن الميزانية ٢٠١٢-٢٠١٣	المجموع ٢٠١٠-٢٠١١	المجموع ٢٠١٢-٢٠١٣
ف – ٣/٤	١٧٦	–	–	–	–	١٧٦	١٧٦
ف – ١/٢	٥٧	–	–	–	–	٥٧	٥٧
المجموع الفرعي	**٢٦١**			**–**	**–**	**٢٦١**	**٢٦١**
الخدمات العامة							
الرتبة الرئيسية	١٠	–	–	–	–	١٠	١٠
الرتب الأخرى	١٨٨	–	–	–	–	١٨٨	١٨٨
المجموع الفرعي	**١٩٨**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٩٨**	**١٩٨**
وظائف أخرى							
دائرة الأمن	٨٧	–	–	–	–	٨٧	٨٧
المجموع الفرعي	**٨٧**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٨٧**	**٨٧**
المجموع	**٥٤٦**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٥٤٦**	**٥٤٦**

ثانيا – برنامج العمل والاحتياجات من الموارد

ألف – الدوائر

٢٤ – في بداية فترة السنتين المقبلة، ستتألف الدوائر من عدد يصل إلى ٢٤ قاضيا (١٥ قاضيا دائما وعدد يصل إلى تسعة قضاة مخصصين، من بينهم قاضيان في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا منتدبان لدائرة الاستئناف). والدوائر هي الجهاز القضائي للمحكمة، الذي يضطلع بنشاطها الرئيسي: وهو البت في الدعاوى المرفوعة ضد الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وتكفل الدوائر، من خلال أنشطتها القضائية هذه، حصول جميع الأشخاص المتهمين على محاكمة عادلة دون تأخير لا مبرر له.

٢٥ – والهدف الرئيسي للدوائر في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ هو مواصلة القيام بما مجموعه تسع محاكمات ابتدائية، من بينها إعادة جزئية لمحاكمة؛ وإنجاز جميع قضايا إهانة المحكمة المتصلة بالعمل الأساسي للمحاكمات؛ وإنجاز جميع الطعون العارضة ودعاوى استئناف الأحكام في أسرع وقت ممكن. ويشمل حجم العمل الإجراءات السابقة للمحاكمة وإجراء المحاكمة لراتكوملاديتش وغوران هادزيتش، عقب القبض على الأول في ٢٦ أيار/مايو وعلى الثاني في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١. وتعتبر المحافظة على هذا المستوى العالي من النشاط في الدوائر الابتدائية مسألة أساسية لإنجاز المحاكمات دون تأخير. وسيستلزم تدفق

دعاوى الاستئناف الجديدة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، الناجم عن إنجاز معظم إجراءات المحاكمات في كل من المحكمتين، بما في ذلك عدة محاكمات تشمل متهمين متعددين، تدعيم دائرة الاستئناف. ولهذا السبب، جرى تعديل النظامين الأساسيين للمحكمتين للسماح بنقل القضاة الدائمين من الدوائر الابتدائية إلى دائرة الاستئناف.

٢٦ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ستكون المحكمة قد نظرت ما مجموعه ١١ قضية، من بينها إعادة محاكمة، تشمل ٢٨ متهما. وستكون الأحكام قد صدرت في أربع محاكمات، تشمل ١٢ متهما. وإضافة إلى ذلك، سيكون حكمان قد صدرا على أشخاص متهمين بإهانة المحكمة. وخلال نفس الفترة، ستكون المحكمة قد نظرت في ما مجموعه تسعة دعاوى استئناف متعلقة بموضوع الدعوى، تشمل ٢٣ شخصا محكوما عليهم ، من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأنجزت دائرة الاستئناف أيضا ثلاثة طلبات لإعادة النظر، واستئنافا يتعلق بإهانة المحكمة، وثلاثة استئنافات لقرارات بشأن الإحالة. وسيجري النظر في ما مجموعه سبع محاكمات، منها إعادة محاكمة واحدة، خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١. وما زالت أربع قضايا إهانة للمحكمة معلقة، ويوجد احتمال أن تضاف إليها قضايا أخرى. وتنطوي كل من قضايا إهانة المحكمة على احتمال استئنافها. وستشمل أنشطة الاستئناف أيضا كثيرا من الطعون العارضة.

٢٧ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، من المتوقع أن تنظر الدوائر تسع محاكمات إجمالا (منها إعادة محاكمة جزئية)، و ٣٠ إجراء تمهيديا سابقا للاستئناف، و ٢٢ استئنافا لأحكام نهائية صادرة عن الدائرة الابتدائية (١١ من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ١١ من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا) وجميع الطعون العارضة الناشئة عن المحاكمات. وما زال يجري تشكيل مجلس الإحالة للدوائر المسؤولة عن استعراض القضايا لإمكانية نظرها في المنطقة بموجب القاعدة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ومع أنه لا يُتوقع تلقي طلبات إحالة جديدة في المرحلة الراهنة، فستستمر المحكمة في تصريف الأعباء الجارية المتصلة بالقضايا التي أحيلت بالفعل إلى المحاكم المحلية في يوغوسلافيا السابقة.

٢٨ - ومن بين المحاكمات الجارية، من المتوقع أن تستمر محاكمة كارادزيتش لما بعد نهاية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد اعتُقل راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش قبل وضع وثيقة الميزانية في صيغتها النهائية، وكانت الميزانية قد أُعدت بافتراض أنهما سيمارسان اختيارهما لمحاكمة كاملة. ولذلك فمن المتوقع أن تستمر محاكمة ملاديتش وهادزيتش إلى ما بعد نهاية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، إلا إذا حدث تطور غير متوقع، مثل الإقرار بارتكاب جرم. ولإنجاز محاكمات الدائرة الابتدائية دون إبطاء في جميع القضايا، من المتوقع

أن تحتاج المحكمة إلى استمرار خدمات ١٥ قاضيا دائما وتسعة قضاة مخصصين (من بينهم قاضيان من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا منتدبان إلى دائرة الاستئناف) لنظر قضاياها الابتدائية أو قضايا إعادة المحاكمة بها. وإضافة إلى ذلك، عقب القبض على راتكوملاديتش وغوران هادزيتش، تدعو الحاجة إلى تشكيل دائرة ابتدائية مؤلفة مما لا يقل عن ثلاثة قضاة، إلى جانب تكوين فريق دعم قانوني للدوائر.

٢٩ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ستواصل دائرة الاستئناف نظر قضيتين تشملان متهمين متعددين، تضمان ما يصل إلى ١١ متهما، سترحلان من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (ساينوفيتش وآخرون، وبوبوفيتش وآخرون). أما القضية الثالثة التي تشمل متهمين متعددين (برليتش وآخرون) فمن المتوقع أن تُنظر في الاستئناف عقب حكم المحكمة، الذي يتوقع صدوره خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد عكست تلك القضايا التي تشمل متهمين متعددين استراتيجية الادعاء العام المتمثلة في التعجيل في نظر القضايا عن طريق ضم لوائح الاتهام ذات الصلة، كلما أمكن ذلك. وبينما وفرت هذه الاستراتيجية بوجه عام الوقت اللازم لإنجاز المحاكمات الابتدائية، فإن حجم المواد التي تنطوي عليها هذه القضايا التي تشمل متهمين متعددين، بما في ذلك الأدلة والنصوص المستنسخة والتقارير الموجزة والمعلومات المقدمة، تمثل زيادة هائلة في عبء العمل في دائرة الاستئناف عندما تصل إليها تلك القضايا. وعلى سبيل المثال، فيما يخص القضايا الثلاث التي تشمل متهمين متعددين والتي سيجري نظرها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، فإنه من المتوقع أن تستعرض دائرة الاستئناف ما يربو على ٤٦٢ ١١٥ صفحة من النصوص المستنسخة و ٦٤١ ١٩ مستندا وملفا، تشمل تقارير موجزة، وما إلى ذلك.

٣٠ - ويتجاوز عبء العمل الحالي في دائرة الاستئناف القدرة الحالية لقضاة الدائرة وموظفيها. وتبلغ الزيادة الكبيرة المتوقعة في عبء العمل خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تشمل متهمين متعددين والتي يجري النظر فيها حاليا، حدا يستدعي زيادة عدد القضاة والموظفين. وفي هذا الصدد، أوصى رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بعد التشاور مع رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مجلس الأمن بزيادة عدد أعضاء دائرة الاستئناف من المستوى الحالي الوارد في النظام الأساسي للمحكمة وهو سبعة قضاة (خمسة قضاة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وقاضيان للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا) إلى ما مجموعه ١٥ قاضيا (تسعة قضاة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وستة قضاة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا). وعلاوة على ذلك، خُصصت اعتمادات في الميزانية المقترحة من أجل تغطية تكاليف نقل بعض موظفي الشؤون القانونية من المحاكمات إلى دعاوى الاستئناف من أجل توفير الدعم لدائرة الاستئناف المعززة

خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ولكن تناقص عدد الموظفين نظرا لاستمرار مغادرهم إلى فرص عمل أكثر استقرارا خارج المحكمة ما زال يمثل تحديا كبيرا يواجه إنجاز العمل الواسع النطاق لدائرة الاستئناف دون إبطاء.

٣١ - وستعمل الدوائر على تيسير رفع مستوى العمل في قاعات المحاكمات، عن طريق زيادة استخدام الموارد المتاحة إلى الحد الأقصى، بتشغيل القاعات الثلاث بالمحكمة نوبتين يوميا على نحو يتجاوز ساعات العمل العادية. وحيثما تسمح صحة المتهمين وعبء العمل المنوط بالقضاة، تعقد دوائر عديدة جلسات مطولة، تتجاوز خمس ساعات في اليوم. وبالنظر إلى الفترة الزمنية اللازمة لنقل المتهمين من وحدة الاحتجاز، والوقت اللازم لعودهم، فإن اليوم الإجمالي مشحون للغاية، إذ يتجاوز ثماني أو تسع ساعات في كثير من الأحوال. ويعمل كثير من القضاة في محاكمتين أو أكثر، وحينما يكون الحال كذلك، يتجاوز يوم العمل لبعض القضاة ١٢ ساعة، عندما يؤخذ في الاعتبار الوقت الذي يقضونه في المحكمة والمشاورات اللازمة بشأن المسودات والقرارات والأوامر، أو المداولات للتوصل إلى حكم في المحاكمات العديدة التي يتولونها. وستستغل الدوائر الابتدائية أية قاعات متاحة من أجل عقد جلسات إضافية للقضايا التي تنظر فيها. وقد عدل بعض الدوائر الفترة المقررة لاستراحات المحكمة، من أجل عقد جلسات إضافية. وتستخدم فترات الراحة المقررة في المعتاد للقيام بالصيانة الضرورية لأجهزة الكمبيوتر والبرمجيات في قاعات المحكمة، وكذلك لصياغة الأحكام والقرارات.

٣٢ - وسيستمر الفريق العامل المعني بتحديد مواعيد المحاكمات، الذي يرأسه نائب رئيس المحكمة، في العمل كهيئة استشارية أساسية في مجال استراتيجية الإنجاز، بالإضافة إلى كونه أداة لا غنى عنها في مجال إعداد مقترحات الميزانية. ويعمل الفريق الآن على تحديد المواعيد لكل من الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف. وسيستمر تطبيق التدابير الرامية إلى التعجيل بنظر دعاوى الاستئناف عملا بتوصيات الفريق العامل المعني بتعجيل سير الطعون، كما ستنفذ التدابير الجديدة الموصى بها في تقرير الفريق العامل المعني بالإسراع في نظر الطعون الذي أعيد تشكيله، ومن بينها تدابير الالتزام الصارم باشتراط وجود أسباب وجيهة لتعديل الحدود الزمنية وعدد الكلمات، وبالممارسة المتمثلة في عدم تأخير الجدول الزمني لفترة إيداع مذكرة الطعن، لغرض ترجمة الحكم إلى اللغة البوسنية/الكرواتية/الصربية، على أن يُسمح للمستأنف بأن يقدم طلباً لتعديل الإخطار بالاستئناف و/أو فيما يتعلق بفترة إيداع مذكرة الاستئناف، عند الاقتضاء. وما زال يجري بحث إمكانية ضم مترجمين إلى أفرقة المحاكمات بالفرنسية وفي الأفرقة التي تتعامل مع قضايا المتهمين الذين يمثلون أنفسهم، إلى جانب عدد من التدابير الرامية إلى تقليل أثر التأخر في الترجمة على التصرف العاجل في الطعون،

ولا سيما أن المحكمة ستكون بصدد إصدار الأحكام في قضيتي برليتش وآخرين، وسيسيلي، اللتان أجريتا بالفرنسية وسيصدر الحكم فيهما بهذه اللغة.

٣٣ - وسيواصل مكتب رئيس المحكمة تقديم المشورة القانونية والدعم اللوجستي للرئيس في تصريف أعباء منصبه. ويمثل الرئيس السلطة العليا في المحكمة ويؤدي دور رئيسها المؤسسي. وهو مسؤول عن تنفيذ مهمة المحكمة بشكل عام، وعن تمثيلها أمام الهيئة الأم، أي مجلس الأمن، والجمعية العامة. ويؤدي رئيس المحكمة مهام ذات صفة تمثيلية تجاه رؤساء البعثات وسفارات الدول الأعضاء والأمين العام.

٣٤ - وبموجب القاعدة ١٩ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يقوم رئيس المحكمة أيضا بتنسيق عمل دوائر المحكمة والإشراف على أنشطة قلمها، ويمارس جميع المهام الأخرى الموكولة إليه بموجب النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وتنقسم هذه المهام إلى الفئات الثلاث التالية:

(أ) مهام قضائية: بموجب المادة ١٤ (٢) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمادة ١٢ (٢) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، باعتبار أن رئيس المحكمة هو القاضي الذي يرأس دائرة الاستئناف في كلا المحكمتين؛ والرئيس مسؤول عن إبلاغ مجلس الأمن بحالات الإخفاق في الامتثال للالتزام بموجب النظام الأساسي؛

(ب) مهام داخلية: يتولى رئيس المحكمة بموجب المادة ٢٣ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات رئاسة مجلس التنسيق المسؤول عن كفالة تنسيق أنشطة الأجهزة الثلاثة للمحكمة؛

(ج) مهام شبه قضائية: بموجب القاعدة ٢٣، حيث يتولى رئيس المحكمة رئاسة هيئة مكتبها ويتحمل المسؤولية عن استعراض جميع المسائل الرئيسية الناشئة عن ممارسة المحكمة لوظيفتها. وهو يتولى أيضا، بموجب القاعدة ١٩ (أ) من القواعد الإجرائية، رئاسة الاجتماعات العامة للمحكمة التي يقوم القضاة فيها باعتماد مواد القواعد الإجرائية أو تعديلها، واتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بسير العمل في الدوائر وفي المحكمة.

٣٥ - وبموجب النظام الأساسي والقواعد ومختلف التوجيهات، فإن لرئيس المحكمة الحق في إجراء استعراض نهائي فيما يتعلق بمسائل من قبيل إنفاذ الأحكام وتوفير المساعدة القانونية/خدمات محامي الدفاع. وبموجب المادة ١٣ مكررا ثانيا من النظام الأساسي، يتولى الرئيس أيضا مسؤولية التوجُّه بالطلبات إلى الأمين العام من أجل تعيين قضاة مخصصين للدوائر الابتدائية.

٣٦ - وتتمثل إحدى المسائل ذات الأهمية الأساسية لمكتب رئيس المحكمة، لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، في مواصلة الدفع باستراتيجية الإنجاز التي بادرت بها المحكمة وأيّدها مجلس الأمن في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/21). ومن أجل تيسير تنفيذ استراتيجية الإنجاز، ويجب المحافظة على التنسيق بين المحكمة والمنظمات المشاركة في بناء قدرات النظم القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة.

٣٧ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سيشارك مكتب الرئيس بشكل كامل في جميع الجوانب القضائية المرتبطة بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين مما يكفل سلاسة الانتقال إلى الآلية ومباشرتها العمل.

النواتج

٣٨ - ستشهد فترة السنتين إنجاز النواتج التالية:

(أ) أنشطة قاعات المحاكم: حالات مثول المتهمين أمام المحكمة للمرة الأولى، والمداولات المتعلقة بوضع المتهمين، والاجتماعات التمهيدية، والمحاكمات، والطعون وإصدار الأحكام؛

(ب) القرارات المتصلة بجملة أمور منها مراجعة لوائح الاتهام وإقرارها، وإصدار أوامر الاعتقال والأوامر الأخرى، وتقديم الالتماسات قبل المحاكمة، وتقديم الالتماسات أثناء المحاكمات والطعون، وتقديم طلبات الحصول على أدلة إضافية، والطعون الاستشكالية وطلبات إعادة النظر؛

(ج) الأحكام المتعلقة بحيثيات القضايا فيما يتصل بالمحاكمات والطعون (تندرج الطعون ضمن أنشطة كلتا المحكمتين)؛

(د) أحكام في قضايا إهانة المحكمة في كل من مرحلتي المحاكمة والاستئناف؛

(هـ) مراجعة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات والتوجيهات الإجرائية وقواعد الاحتجاز، وتقديم مقترحات إلى مجلس الأمن بشأن إدخال تعديلات على النظام الأساسي للمحكمة؛

(و) تقارير رئيس المحكمة إلى مجلس الأمن، بناء على طلب من الدائرة الابتدائية أو المدعي العام، فيما يتصل بعدم امتثال الدول لأوامر المحكمة؛

(ز) تقديم التقرير السنوي إلى الجمعية العامة والتقرير نصف السنوي إلى مجلس الأمن والطلبات المتعلقة بتقديم المساعدة على الصعيد الدولي إلى الدول؛

(ح) إصدار النشرات الصحفية بشأن المسائل ذات الأهمية بالنسبة للمحكمة ككل؛

(ط) تنظيم المناسبات الخاصة: استضافة كبار الزوار، على مستوى السفراء أو وزراء الخارجية أو رؤساء الدول عادة؛ وإقامة اتصالات رفيعة المستوى مع حكومات الدول الأعضاء واستمرارها بغرض تيسير وتحسين سبل التعاون مع المحكمة؛

(ي) المشاركة في تبادل المعلومات مع القضاة في الإقليم، بما في ذلك بين أنشطة تبادل المعلومات بين الأقران وأنشطة الدعوة والأنشطة المتعلقة بتراث المحكمة، وتقديم المساعدة إلى المحاكم الإقليمية في محاكمة مجرمي الحرب؛

(ي) العلاقات مع المنظمات غير الحكومية؛

(ك) المشاركة في الأنشطة الجارية في إطار منظومة الأمم المتحدة: البيان السنوي الذي يدلي به رئيس المحكمة أمام الجمعية العامة، والمشاركة في الاجتماعات المتعلقة بدور المحكمة داخل منظومة الأمم المتحدة، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمشاركة في المناقشات المتعلقة بالكيانات القضائية الدولية الأخرى.

الجدول ٤

الاحتياجات من الموارد

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
الفئة	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
الميزانية المقررة				
غير الوظائف	١٤ ٣٥٦,٠	١٢ ٣٩٩,١	–	–
المجموع	**١٤ ٣٥٦,٠**	**١٢ ٣٩٩,١**	**–**	**–**

٣٩ - يعكس الاعتماد البالغ ١٠٠ ٣٩٩ ١٢ دولار، انخفاضا صافيا قدره ٩٠٠ ٩٥٦ ١ دولار مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ويشمل الاحتياجات التالية غير المتعلقة بالوظائف: (أ) ٢٠٠ ١٩٨ ١٢ دولار لدفع أتعاب ثمانية قضاة دائمين، وخمسة قضاة في دائرة الاستئناف وتسعة قضاة مخصصين على أساس ٤٤٦ شهر عمل؛ (ب) ٠٠٠ ٢٧ دولار للاستعانة بخدمات الاستشاريين من أجل توفير الخبرات غير المتاحة في المحكمة بغرض إعداد ثلاث فتاوى قانونية متخصصة في العام؛ (ج) ٩٠٠ ١٧٣ دولار لتغطية تكاليف سفر رئيس ونائب رئيس المحكمة إلى المقر في نيويورك وإلى وسط وغرب أوروبا، وسفر ٢٢ قاضيا

لحضور حلقة دراسية مشتركة للقضاة (المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة/المحكمة الجنائية الدولية لرواندا)، وسفر القضاة إلى الميدان لمعاينة مسارح الجرائم.

٤٠ - ويعود الانخفاض الصافي البالغ قدره ٩٠٠ ٩٥٦ ١ دولار بصفة رئيسية إلى مغادرة خمسة قضاة دائمين بصورة تدريجية بعد إنجاز المحاكمات الابتدائية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وانخفاض الاحتياجات في إطار بند الاستشاريين والتكاليف العامة، وتقابل ذلك بصورة جزئية زيادة في إطار بند المرتبات التقاعدية للقضاة السابقين نتيجة دفع مبالغ إجمالية لمرة واحدة للقضاة المخصصين أقرتها الجمعية العامة في القرار ٢٥٨/٦٥ وفي إطار بند السفر المتعلق بإنشاء مراكز المعلومات والتوثيق المشار إليها في قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠).

٤١ - وأُدرجت التكاليف المتصلة بقاضيي الاستئناف المتبقيين في الميزانية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/66/368).

باء - مكتب المدعي العام

٤٢ - مكتب المدعي العام مكلف بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ ومحاكمة المسؤولين عنها. ويتمثل دور المدعي العام ومسؤولياته في التحقيق في الجرائم المبينة في المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحاكمة مرتكبيها. وهو مسؤول عن جمع الأدلة التي تُثبت ارتكاب هذه الجرائم، وتعقب المتهمين وإلقاء القبض عليهم وعرض الاتهامات والأدلة المقدمة ضدهم أمام دوائر المحكمة.

٤٣ - وكانت فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ فترة نشاط كثيف في مكتب المدعي العام، إذ تواصل الالتزام بإنجاز المحاكمات والطعون بشكل فعال بغية تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. وينبغي الإشارة إلى أن المكتب أوفى، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بمتطلبات المرحلة الأولى من استراتيجية الإنجاز بإصدار لوائح الاتهام النهائية.

٤٤ - ولتنفيذ استراتيجية الإنجاز التي تتَّبعها المحكمة، انصبّ تركيز مكتب المدعي العام على إحالة القضايا المتعلقة بمتهمين من المستويين الأوسط والأدنى إلى يوغوسلافيا السابقة. ووسّع المكتب نطاق عملية إحالة قضايا المتهمين من المستويين الأوسط والأدنى بموجب القاعدة ١١ مكررا وملفات سجلات التحقيقات إلى جهات الاختصاص القضائي الوطنية. وفي الوقت الراهن، أحيلت جميع القضايا المتصلة بالقاعدة ١١ مكررا إلى دول الإقليم وتم إنجازها حالياً. كما أحيلت جميع الملفات/السجلات إلى الإقليم ولن تتم إحالة أي ملفات

أخرى. غير أن المساعدة كانت ولا تزال تُقدم إلى المدعين العامين في الإقليم في عمليات التحقيق والمحاكمة المرتبطة بهذه الملفات/السجلات.

٤٥ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، اتخذ مكتب المدعي العام تدابير للتعجيل بإنجاز أعماله وزيادة الكفاءة. وبغية تحسين الكفاءة القضائية والتعجيل بإجراء المحاكمات، قام المكتب بدمج لوائح الاتهام، حيثما أمكن، وإجراء محاكمات تشمل أكثر من ثلاثة متهمين. وقد استُكملت اثنتان من المحاكمات الثلاث التي تتعلق بمتهمين متعددين خلال فترة السنتين، ويُتوقع إصدار حكم في المحاكمة الثالثة بنهاية شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأدى الدمج بين هذه القضايا البالغة الأهمية إلى خفض شامل كبير في الفترة التي تستغرقها الإجراءات.

٤٦ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وفي سياق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، سترتكز أنشطة مكتب المدعي العام على الأولويات الهامة الأربع التالية:

(أ) استكمال المحاكمات ودعاوى الاستئناف بنجاح

'١' خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سيعمل مكتب المدعي العام بكامل طاقته على استكمال ست محاكمات (تشمل ١٥ متهماً) من أصل المحاكمات التسع المعروضة حالياً على المحكمة وزيادة وتيرة الأعمال المتعلقة بدعاوى الاستئناف. ويُتوقع، بنهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، أن يكون المكتب قد أنجز تلك المحاكمات الست، وأن تستمر محاكمات رادوفان كارادیتش وراتكو ملاديتش وغوران هادزيتش حتى عام ٢٠١٤. وسيستمر النظر في دعاوى الاستئناف خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. واستنادا إلى الخبرة السابقة، من المتوقع أن يُستأنف كل حكم من الأحكام الابتدائية. ولذلك من المتوقع أن يصل عدد دعاوى الاستئناف خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١١ دعوى، تشمل ما يتصل بالقضايا الثلاث التي تتعلق بمتهمين متعددين، ويبلغ العدد الإجمالي للمتهمين فيها ٣٠ شخصا.

'٢' للحفاظ على وتيرة عمل الدوائر والتقيد بجداولها الزمنية وتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز، من المهم للغاية أن يتوافر لدى مكتب المدعي العام مستوى كاف من الموارد. ولدعم المحاكمات ودعاوى الاستئناف، سيكون المكتب بحاجة إلى الإبقاء على عدد كاف من محامي الادعاء، تساعدهم قدرة أساسية لإجراء التحقيقات (تشمل باحثين ومحللين وموظفين لدعم المحاكمات) تكون متفرغة لإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف. وتأخذ

التقديرات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، التي تستند إلى إسقاطات الجدول الزمني للمحكمة، في الحسبان انخفاض عبء العمل المرتبط بالمحاكمات؛

'٣' على نحو ما حدث في فترة السنتين السابقة، ستخصص الموارد المتعلقة بمكتب المدعي العام وفقا لخطة عمل تحدد الاحتياجات اللازمة لجميع القضايا التي ستنظر في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ويتوخى في الخطة تخصيص موارد كافية، تشمل المحامين والمحققين والمحللين والباحثين وموظفي دعم المحاكمات، لجميع القضايا، سواء كانت في مرحلة المحاكمة الابتدائية أو مرحلة الاستئناف. ولتسهيل هذا الاستعراض، قُسمت القضايا بحسب مستوى تعقيدها؛

'٤' تمشيا مع استراتيجية الإنجاز للمحكمة، سيواصل مكتب المدعي العام اتخاذ تدابير تهدف إلى تقليص فترات المحاكمات وتحسين الكفاءة القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، سيصر مكتب المدعي العام على اتخاذ تدابير لزيادة الكفاءة القضائية، مع مراعاة ضرورة كفالة نزاهة العملية القضائية. وسيصر المكتب على تقديم مقترحات إلى لجنة قواعد المحكمة التي يرأسها القضاة، والتي تتولى صياغة مقترحات تُقدَّم إلى الاجتماع العام للقضاة الذي يمكن له أن يعدِّل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة؛

'٥' لتحسين كفاءة جميع إجراءات المحاكمة والاستئناف ودعمها على نحو فعال، خضع مكتب المدعي العام لإعادة هيكلة وأُدخلت عليه تعديلات تنظيمية. ويتمثل أحد هذه التغييرات في أن المحققين والمحللين والباحثين وغيرهم من موظفي الدعم في مجال المحاكمات سيعملون مباشرة في قضايا محددة، تحت إدارة محامي ادعاء أول. وتم إلغاء وظيفة رئيس هيئة الادعاء وتم إنشاء هيكل أكثر تبسيطاً ليعكس التركيز على الجانب الادعائي في عمل المكتب. غير أن موظفي التحقيقات سوف يستمرون في الاضطلاع بدور جوهري وسوف يكونون متاحين مباشرة لمساعدة الموظفين القانونيين العاملين في كل قضية. وأدت هذه الإجراءات إلى تحسين الكفاءات الداخلية وتعزيز نواتج عمل المكتب؛

'٦' شملت عملية إعادة تنظيم مكتب المدعي العام وضع فريق الانتقال ووحدة الطلبات وفريق التعقب وعمليات المكتب الميداني تحت الإشراف المباشر للمدعي العام بمساعدة نائب المدعي العام. وأدى هذا الإجراء إلى تحسين

التنسيق في مسائل التعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة، التي تشمل تعقب الفارين من العدالة، وإحالة القضايا وتقديم المساعدة إلى تلك الدول إلى جانب الجهود الرامية إلى بناء القدرات.

(ب) المرحلة الانتقالية

'١' أحيلت جميع القضايا المتصلة بالقاعدة ١١ مكررا إلى الإقليم وأُنجزت. وقد أنجزت إحالة جميع القضايا من الفئة الثانية وسيقتضي ذلك العمل على تقديم دعم إلى مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. وهناك أولوية أخرى لاستراتيجية مكتب المدعي العام في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تتمثل في مواصلة تقديم الدعم لسلطات الادعاء والسلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة؛

'٢' تتماشى المهام الأساسية لفريق الانتقال مع الالتزام المعلن لمكتب المدعي العام بشأن نقل المسؤولية عن المحاكمات المتعلقة بجرائم الحرب من المستوى الدولي إلى المستوى الوطني وما يتعلق بذلك من بناء القدرات في المجالات ذات الصلة. وأعرب المدعي العام في التقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عن تقييمه الذي يُبيّن استمرار تطور الاتصالات مع مكاتب الادعاء العام الوطنية في يوغوسلافيا السابقة، شأنها في ذلك شأن الجهود الرامية إلى نقل المعارف والمساعدة في بناء قدرات المحاكم الوطنية (S/2008/729، الفقرة ٦٥)؛

'٣' طور أعضاء فريق الانتقال الإجراءات واكتسبوا مهارات وخبرات جيدة في التعامل مع مواد مكتب المدعي العام بحيث يبذلون قدرا كبيرا من العناية في تمييز المواد التي تتسم بالطابع ''العام'' والمواد ذات الطابع السري، فيطبقون على كل منها الإجراءات ذات الصلة. وبغية ضمان الحفاظ على نفس معيار الجودة والكفاءة في هذه الصلة بين مكاتب الادعاء العام/المحاكم المحلية ومكتب المدعي العام، هناك حاجة إلى توفير موظفين أساسيين لدعم هذا العمل خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛

'٤' يقوم فريق الانتقال بتجميع الأدلة المتوافرة وتنظيمها، ويستعرض الأدلة، ويتصل بالشهود، ويتولى المسائل المتعلقة بحماية الشهود ومسائل أخرى تتعلق بالسرية مثل المسائل المتصلة بحماية المواد وفقا للقاعدة ٧٠. وأثناء إحالة الملفات وبعدها، يواصل فريق الانتقال تقديم المساعدة إلى السلطات

المحلية، وذلك من خلال تقديم معلومات ووثائق، والاستجابة لطلبات المساعدة المتعددة، والرد على الأسئلة، ليس فقط بالنسبة إلى الملفات المحالة، بل أيضا بشأن قضايا أخرى ذات صلة تتولاها المحكمة. وقد يسّر فريق الانتقال أيضا للمدعين العامين المحليين فرصة الاطلاع على قواعد بيانات الوثائق وعلى مجموعة الأدلة الموجودة في مكتب المدعي العام؛

'٥' سيواصل مكتب المدعي العام، بالتعاون مع الدوائر وقلم المحكمة، العمل بفعالية في الأنشطة الأخرى المتعلقة ببناء القدرات. وفي هذا السياق، سيواصل المكتب، من خلال اتصالاته المتكررة مع المدعين العامين والمحاكم، المشاركة في المؤتمرات وتنظيم الدورات التدريبية وحضور الحلقات الدراسية والمنتديات الأخرى. وفي هذا الصدد، أعد مكتب المدعي العام مشروعا بدعم من المفوضية الأوروبية يسمح للمدعين العامين الوطنيين الزائرين بقضاء وقت في العمل مع فريق الانتقال من أجل الاطلاع على المعلومات واكتساب الخبرة في العملية الانتقالية. وأثبت المشروع نجاحاً هائلاً مع اكتساب المدعين العامين الوطنين الزائرين خبرة في العمل في مجال وثائق مكتب المدعي العام والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة.

(ج) تراث المحكمة

مع اقتراب موعد الإنجاز، سيولي مكتب المدعي العام اهتماما خاصا لتراث أعمال المحكمة. وستكون هناك حاجة إلى حفظ بعض نواتج وأدوات أعمال المكتب. وسيؤدي المكتب المباشر للمدعي العام دورا مركزيا في المسائل المتعلقة بالتراث، وذلك بالتنسيق مع قلم المحكمة ودوائرها. ويشارك مكتب المدعي العام حاليا بهمة في الأفرقة العاملة المعنية بالمحفوظات وآلية تصريف الأعمال المتبقية. وسيستمر هذا النشاط خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الجدول ٥

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

الهدف: التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي ومحاكمتهم في الوقت المناسب وعلى نحو عادل، وضمان تحقيق الاشتراطات التي وضعها مجلس الأمن المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الإنجاز، ووضع مكتب المدعي العام في مكانة تؤهله لإحالة القضايا الجنائية ضد المتهمين الى المحاكم الوطنية ليوغوسلافيا السابقة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) الإدارة والتنفيذ اللازمين لاستراتيجية الإنجاز	(أ) عدد المحاكمات الابتدائية التي أنجزت خلال فترة السنتين مقاييس الأداء الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧ محاكمات ابتدائية تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٥ محاكمات ابتدائية هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦ محاكمات ابتدائية
(ب) تقديم المساعدة الفعالة للهيئات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة	(ب) عدد طلبات الحصول على المساعدة المقدمة من الهيئات القضائية الوطنية التي تم تجهيزها والرد عليها مقاييس الأداء الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: غير متوافرة تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٥٣٠ هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧٠٠
(ج) توخي الكفاءة في استخدام موارد الدعم الخاصة بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف	(ج) '١' عدد المحاكمات الجارية مقاييس الأداء الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٥ محاكمة تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١١ محاكمة هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩ محاكمات

’٢‘ عدد المتهمين في قضايا الاستئناف بشأن الموضوع والتي أنجزت خلال فترة السنتين	مقاييس الأداء الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠ أشخاص تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٨ أشخاص هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٥ شخصا

العوامل الخارجية

٤٧ - يُنتظر أن يحقق مكتب المدعي العام أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي: (أ) وجود أجهزة قضائية تعمل بشكل طبيعي في دول يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك دائرة جرائم الحرب بمحكمة البوسنة والهرسك، للتمكين من إحالة القضايا إلى المحاكم المحلية لتنظر فيها؛ (ب) عدم التأخر في الإجراءات القضائية لأسباب خارجة عن إرادة المحكمة، من قبيل مرض المتهمين، أو الكشف غير المتوقع عن المواد، أو طلبات استبدال محامي الدفاع، أو طلبات إعادة النظر في قضايا جرى النظر فيها فعلا، أو الطلبات الأخرى التي تؤثر في سير الإجراءات، ومدى توافر الشهود للتصديق على الأقوال والإدلاء بالشهادة.

النواتج

٤٨ - سيجري خلال فترة السنتين إنجاز النواتج التالية:

(أ) نواتج الادعاء: أقوال الشهود، وأقوال الشهود الخبراء، وملخصات للمقابلات التي أجريت مع الشهود، وإعداد جداول زمنية محددة للشهود وتدابير حمايتهم؛ وتقارير عن التحقيقات التي تُجرى في الموقع؛ وتقارير عن الهياكل والوقائع السياسية والعسكرية والمدنية، وعن المهام؛ وجمع الأدلة؛ وتقارير ناتجة عن عمليات البحث الحاسوبي للأدلة المجمعة لوثائق تتعلق بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف، وتقارير ناتجة عن عمليات البحث الحاسوبي لأغراض الكشف بموجب قواعد مختلفة؛ وتقارير وخرائط ديموغرافية؛ وطلبات الحصول على المساعدة؛ وإنجاز ترجمات تحريرية غير رسمية وموجزات باللغة الإنكليزية للوثائق المصاغة باللغات البوسنية أو الكرواتية أو الصربية؛ وأعمال الاستخراج المحدود للجثث المستندة لمشاريع؛

(ب) نواتج تتصل بالمحاكمات: إعداد ملفات ذات صلة بالمحاكمات والطعون، بما في ذلك لوائح الاتهام المعدّلة، وتقديم الالتماسات، والرد على التماسات الدفاع، وتلقي أقوال

الشهود، والخلاصات الافتتاحية، والخلاصات الختامية، وخلاصات الأحكام، والطعون المتعلقة بموضوع الدعاوى، والطعون العارضة، واتفاقات التفاوض على تخفيف العقوبة، وطلبات متنوعة تتعلق باستصدار أوامر من القضاة أو من دوائر المحكمة، بما في ذلك طلبات المثول، وأوامر التفتيش، واحتجاز المشتبه فيهم، وإحالة أوامر الاعتقال؛ والمواد المستندية المعروضة على المحاكم؛ والدورات التدريبية التي تشمل دورات تعريفية، ومسائل قانونية، وأنشطة الدعوة؛ وفتاوى بشأن مسائل القانون الدولي؛

(ج) نواتج إدارة المعلومات: فهارس المواد الاستدلالية ومصادر المعلومات، بما في ذلك أقوال الشهود، وأشرطة الفيديو، والأشرطة الصوتية، والمواد الاستخباراتية المقدمة عملا بالقاعدة ٧٠، ومواد صحفية وغيرها من المواد ذات الصلة المتاحة مجانا؛ والحجز، ومراقبة المواد المقدمة وحفظها بموجب إجراءات سلسلة المسؤوليات، بما في ذلك إزالة تلوث تلك المواد وحفظها؛ ونظم البرامجيات والتعديلات المدخلة على النظم الحاسوبية، وتطبيقات قواعد البيانات لمكتب المدعي العام، بما في ذلك نظام الكشف الإلكتروني، ومجموعات برامجيات CaseMap وSanction؛ ودورات تدريبية لجميع الموظفين؛

(د) توفير الدعم اللاحق لإحالة القضايا إلى دول يوغوسلافيا السابقة: تقديم الدعم للمسؤولين المحليين فيما يتعلق بإحالة ملفات التحقيق، ومراجعة الطلبات وإعداد الردود، وتبادل المعلومات مع سلطات الادعاء المحلية، وتبادل الدراية الفنية والتدريب؛

(هـ) مسائل التراث: العمل، بالتنسيق مع قلم المحكمة ودوائرها، على إعداد الملفات والبيانات الإلكترونية التي ينبغي حفظها والتي تشكل جزءا من تراث المحكمة؛

(و) نواتج الإدارة: ورقات وتوجيهات في مجال السياسات، ومبادئ توجيهية تتصل بالممارسات القانونية، وتقارير سنوية، واقتراحات التمويل، وإعداد الميزانية، وتقارير عن أنشطة الدول المتعلقة بالتعاون؛ ونشرات صحفية، وخطب، وبيانات، وجلسات إحاطة إعلامية.

الجدول ٦

الاحتياجات من الموارد

	الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة			الوظائف	
	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣ (قبل إعادة تقدير التكاليف)		٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
الميزانية المقرر					
الوظائف	٣١ ٥١٠,٠	٢٦ ٤٠١,٠		١١٧	١١٧
غير الوظائف	٣١ ٧٧١,٠	٢٣ ٨٣٦,٤		–	–
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨ ٧٣٢,١	٨ ٥٢٢,٢		–	–
المجموع الفرعي	**٧٢ ٠١٣,٧**	**٥٨ ٧٥٩,٦**		**١١٧**	**١١٧**
الموارد الخارجة عن الميزانية	٧٤٧,٨	٥٠٥,٦		–	–
المجموع	**٧٢ ٧٦١,٥**	**٥٩ ٢٦٥,٢**		**١١٧**	**١١٧**

الجدول ٧

الاحتياجات من الوظائف

		التخفيض المقترح		الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	
الفئة	الاعتماد المنقح ٢٠١٠-٢٠١١	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
الفئة الفنية وما فوقها							
وكيل الأمين العام	١	–	–	–	–	١	١
مد – ٢	١	–	–	–	–	١	١
مد – ١	١	–	–	–	–	١	١
ف – ٥	٨	–	–	–	–	٨	٨
ف – ٤/٣	٥٧	–	–	–	–	٥٧	٥٧
ف – ٢/١	١٤	–	–	–	–	١٤	١٤
المجموع الفرعي	**٨٢**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٨٢**	**٨٢**
فئة الخدمات العامة							
الرتب الأخرى	٣٥	–	–	–	–	٣٥	٣٥
المجموع الفرعي	**٣٥**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٣٥**	**٣٥**
المجموع	**١١٧**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١١٧**	**١١٧**

٤٩ - ستغطي الموارد المدرجة تحت بند الوظائف، وبند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، البالغ قدرها ٠٠٠ ٤٠١ ٢٦ دولار، و ٠٠٠ ٢٢٥ ٨ دولار، على التوالي، تكاليف الإبقاء على ١١٧ وظيفة مؤقتة لازمة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويعزى النقصان تحت بند الوظائف (٠٠٠ ١٠٩ ٥ دولار) وبند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٩٠٠ ٢٠٩ دولار) للأثر المتأخر لما عدده ٤٩ وظيفة لم تُلغَ إلا في السنة الثانية من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٥٠ - وستغطي الموارد غير المتعلقة بالوظائف بمبلغ ٤٠٠ ٨٣٦ ٢٣ دولار، والتي تعكس نقصانا قدره ٢٠٠ ٩٣٥ ٧ دولار، تكاليف المساعدة المؤقتة العامة، بما في ذلك تقديم الدعم في وقت ذروة المحاكمات والاستئناف، ومشروع ترجمة الوثائق والفهرسة، والعمل الإضافي، واستقدام الشهود الخبراء، والاستشاريين، لمساعدة أفرقة المحاكمات أثناء مراحل إجراءات المحاكمات، وسفر المحققين والمدعين العامّين، والخدمات التعاقدية، لغرض توفير التدريب المستمر لموظفي مكتب المدعي العام.

٥١ - ويشمل الاعتماد تحت إطار المساعدة المؤقتة العامة أيضا توفير الاحتياجات اللازمة لتغطية مهام الوظائف الملغاة في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والتي لا تزال مطلوبة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويُقترح تخفيض هذه الاحتياجات تدريجيا خلال فترة السنتين تلك. ويُقدر مجموع الاحتياجات في هذا الصدد لفترة السنتين بمقدار ٦٤٠ ٢ شهر/عمل.

٥٢ - ويعزى أساسا النقصان البالغ ٢٠٠ ٩٣٥ ٧ دولار تحت بند تكاليف غير متصلة بالموظفين انخفاضا في الاحتياجات تحت بنود تكاليف الموظفين الأخرى (٤٠٠ ٦١٨ ٧ دولار)، والاستشاريين والخبراء (٦٠٠ ١١ دولار)، وسفر الموظفين (٢٠٠ ٣٢٨ دولار)، لنقصان أنشطة المحاكمات في عام ٢٠١٣، وتقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية (٠٠٠ ٢٣ دولار) نظرا لتزايد أنشطة الاستئناف.

جيم - قلم المحكمة

٥٣ - يتولى قلم المحكمة المسؤولية عن إدارة الشؤون القضائية للمحكمة. وهو مؤلف من ثلاث وحدات تنظيمية رئيسية، هي مكتب المسجل، وشعبة خدمات الدعم القضائي وشعبة الشؤون الإدارية. ولأغراض الميزانية، أدرج مكتب الرئيس ومراجعو الحسابات المقيمون تحت بند قلم المحكمة.

٥٤ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ستركز المكتبة على خمسة أنشطة رئيسية هي:

(أ) مواصلة توفير الدعم للمحاكمات والقضايا المستأنفة من أجل إنجاز ولاية المحكمة بأسرع وقت ممكن؛

(ب) إعداد وتنفيذ الانتقال من آلية تصريف الأعمال المتبقية وبدء تشغيل فرع لاهاي من الآلية؛

(ج) مواصلة توفير الدعم لنُظم المحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة بنقل المعارف وبناء القدرات ومشاريع التراث القضائي للمحكمة؛

(د) تنفيذ استراتيجية الاتصالات الخاصة بالمحكمة وبرنامج التوعية؛

(هـ) دعم السياسات والممارسات الإدارية المتعلقة باستبقاء الموظفين، بما في ذلك وضع السياسات المناسبة للتحول الوظيفي، وتدريبهم وتطوير قدراتهم، وضمان أن تجري عملية التخفيض بطريقة عادلة وشفافة.

٥٥ - وخلال معظم عام ٢٠١٢، سيدعم قلم المحكمة إجراء المحاكمات التي قد يبلغ عددها تسع محاكمات في آن واحد، وتتعلق محاكمتان منها بقضيتين شديدتا التعقيد لمتهمَين بارزَين (كارادزيتش وملاديتش). وبالإضافة إلى ذلك، من المتصوّر أن يصل في فترة السنتين عدد القضايا التي يمثّل فيها المتهمون أنفسهم، إلى ثلاث قضايا. وقد أثبتت التجربة أن المحاكمات التي يمثّل فيها المتهمون أنفسهم تتطلب جهودا بالغة الشدة من حيث عبء العمل الملقى على عاتق شعبة خدمات الدعم القضائي، لأن تلك القضايا تستدعي تخصيص موارد وأوقات إضافية لضمان أن توفر للمتهمين الذين يمثّلون أنفسهم ما يكفي من المرافق والوثائق بلغة يُلمّون بها والموارد اللازمة للقيام بمهام الدفاع عن أنفسهم. وعلاوة على ذلك، يترتب على المحاكمات التي يمثّل فيها المتهمون أنفسهم عادة عدد أكبر من الالتماسات، ودعاوى الاستئناف المعارض، وتطرح تحديات قضائية أكثر من المحاكمات العادية، التي تولّد هي بدورها المزيد من عبء العمل الملقى على عاتق قلم المحكمة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، ستحوّل المحكمة اتجاه تركيزها على إجراءات الاستئناف، فيما ستواصل، في الوقت ذاته، دعم ثلاث محاكمات، يُحاكم في اثنين منها متهمان بارزان. ويُتوخّى أن تتواصل في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إجراءات استئناف ثلاث قضايا تتعلق بعدة متهمين يبلغ عددهم في كل قضية منها ستة متهمين أو أكثر (وهي قضايا برليتش وآخرون، وشانوفيتش وآخرون، وبوبوفيتش وآخرون).

٥٦ - وفي فترة السنتين المقبلة، سيواصل قلم المحكمة تخصيص قدرته أساسا لدعم أنشطة المحاكمات الابتدائية والاستئناف وضمان الكفاءة في سير إجراءات المحاكمات. وتزداد أهمية الحاجة إلى إجراءات تتسم بالكفاءة، أكثر من غيرها في ظل عوامل خارجة عن سيطرة

المحكمة، قد تؤثر في سرعة إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف. فعلى سبيل المثال، قد يكون لأوجه التأخر في الإجراءات الناجمة عن طلبات إعادة النظر في القضايا التي اختتمت بالفعل، والكشف غير المتوقع عن المواد، وطلبات استبدال محامي الدفاع، ومرض المتهمين أو محامييهم، وتوافر الشهود للإدلاء بشهادتهم، وتعاون الدول، وهو ما يمكن أن يؤثر على احتمالات إنجاز المحاكمات والاستئنافات في وقتها المحدد. وسيواصل قلم المحكمة، ضمن ما يتمتع به من صلاحيات، دعم تنفيذ التدابير الرامية إلى تقصير مدة المحاكمات وتعزيز كفاءتها.

٥٧ - ودعما لتحقيق الهدف الثاني، سيضطلع قلم المحكمة بدور حاسم الأهمية لكفالة الانتقال المتناسق للمهام إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية والبدء على نحو فعال في تنفيذ عمليات فرع لاهاي من الآلية، على نحو فعال. وسيتزامن عمل الآلية مع تواجد المحكمتين في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، مما سيتيح للمحكمتين وللآلية تقاسم الموارد وتبادل الدعم وتحقيق التعاون المثمر خلال فترة تواجدهم معا. وسيتعاون قلم المحكمة مع قلم آلية تصريف الأعمال المتبقية وقلم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لكفالة أن يكون نقل المهام والعمليات من المحكمتين على أفضل وجه من الفعالية من ناحية التكلفة، والتأثير، والطابع العملي. وعلاوة على ذلك، سيؤدي قلم المحكمة أيضا دورا فعالا للغاية في مساعدة الآلية على وضع سياساتها وتحديد إجراءاتها وهيكلها، بهدف تيسير البدء السلس للعمليات وكفالة نقل الممارسات الفضلى والدروس المستفادة.

٥٨ - وأما فيما يتعلق بالهدف الثالث، فإن استراتيجية الإنجاز تتوقع أن يتم تعزيز الأجهزة القضائية الوطنية وتزايد المحاكمات المحلية، باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من تحقيق ولاية المحكمة، فيما سيواصل قلم المحكمة تقديم الدعم الأساسي لهذه الجهود. وفي فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سيواصل قلم المحكمة تقديم دعم أساسي للأجهزة القضائية الوطنية في منطقة يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما من خلال الرد على الطلبات المقدمة من السلطات الوطنية للحصول على المساعدة المتعلقة بالوثائق وغيرها من مواد الإثبات التي تحوزها المحكمة، وكذلك فيما يتعلق بمواصلة حماية الشهود. وسينكب قلم المحكمة أيضا على نقل الدراية الفنية والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات الأخرى في إقليم يوغوسلافيا السابقة، بطرق منها تدريب موظفي التدريب الفنيين المحليين في مجالي القضاء والادعاء العام (''برنامج تدريب المدربين'')، حيث سيعمل مع الشركاء لترجمة مواد المحكمة إلى اللغات المحلية وتحسين إتاحة إمكانية وصول الفنيين القانونيين الوطنيين إلى سجلات المحكمة ومحفوظاتها.

٥٩ - وفي سياق الحفاظ على تراث المحكمة، نظمت المحكمة في عام ٢٠١٠، تحت رعاية حكومة هولندا وجامعة كاليفورنيا، مؤتمرا في كلية الحقوق بلوس أنجلوس بشأن موضوع ''تقييم تراث المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة'' وتمثل هدفه الرئيسي في تشجيع التنسيق والتعاون فيما بين مختلف العناصر الفاعلة بهدف تدعيم الجهود الرامية إلى استخدام تراث المحكمة لتعزيز سيادة القانون، والسلام والعدالة ليوغوسلافيا السابقة وخارجها. وفي أعقاب المؤتمر، أعدت المحكمة تقريرا عن الاستراتيجية الشاملة لتراثها. وستجري مناقشة هذا التقرير كذلك خلال المؤتمر الثاني للتراث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٦٠ - وفيما يتعلق بالهدف الرابع، قام قلم المحكمة في عام ٢٠١٠ باستعراض شامل وبعملية تخطيط ووضع استراتيجية مجددة للاتصالات وبرنامج للتوعية بهدف النهوض باتصالاتها وجهودها في مجال العلاقات الخارجية. وكجزء من هذه الاستراتيجية المجددة، قام مكتب المسجل بتنفيذ عملية إعادة تنظيم لقسم الاتصالات، مما حقق وفورات وعزز التنسيق فيما بين ذلك القسم ومكتب المسجل. وخلال فترة السنتين التالية، سيواصل مكتب المسجل تنفيذ استراتيجيته في مجال الاتصالات وبرنامج التوعية لكفالة الوعي بأنشطة المحكمة وإنجازاتها، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات مع أصحاب المصلحة داخل يوغوسلافيا السابقة وخارجها.

٦١ - ويشتمل الهدف الرئيسي الخامس على تدابير خاصة لاستبقاء الموظفين، بما في ذلك تدابير ترمي إلى التحول الوظيفي وتلبية متطلبات تطوير مهارات الموظفين وتدريبهم. وسيواصل قلم المحكمة تقديم الدعم لهذه المبادرات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، التي تتضمن تمكين الموظفين من المشاركة في التدريب المتعدد التخصصات، وكذلك مساعدتهم على استكشاف فرص العمل في المستقبل. وعلاوة على ذلك، قام مكتب المسجل بنجاح في عام ٢٠١٠ بتنفيذ إجراءات عملية خفض الموظفين تمشيا مع إلغاء الوظائف، وذلك بالاشتراك مع ممثلي الموظفين. والتزم مكتب المسجل بكفالة أن يستمر تنفيذ هذه العملية وأن يتم الإبلاغ عنها بطريقة صريحة وشفافة، وأن تؤخذ في الاعتبار مصالح الموظفين والمنظمة على السواء.

الجدول ٨

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

الهدف: إدارة المحكمة وتوفير الخدمات لها على نحو كفؤ عن طريق إدارة الدعم القضائي والإداري والقانوني المقدم للدوائر، ومكتب المدعي العام، وبدرجة محدودة لهيئة الدفاع، بما يتمشى مع النظام الأساسي للمحكمة، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها، واستراتيجية إنجاز مهمة المحكمة.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تنفيذ الإجراءات الرسمية المتخذة وفقا لاستراتيجية الإنجاز المتفق عليها، في حينها	(أ) النسبة المئوية للإجراءات التي تمت في موعدها مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٥ في المائة تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٥ في المائة هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٥ في المائة
(ب) زيادة الوعي العام بأنشطة المحكمة	(ب) '١'عدد زيارات صفحات موقع المحكمة على الشبكة مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: تصفّح ٤,٨ مليون صفحة تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: تصفّح ٦,٤ مليون صفحة هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: تصفّح ٧,٥ مليون صفحة '٢' عدد زائري مباني المحكمة (الزائرون الفعليون) مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٦ ٠٠٠ زائر تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٧ ٥٠٠ زائر هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٨ ٠٠٠ زائر

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تحسين نشر المعلومات باللغات البوسنية والكرواتية والصربية (فيما يتعلق بالدعاوى المعروضة على المحكمة، والتي تعتبرها المحكمة لغة واحدة)	(ج) عدد الأيام الفاصلة بين تلقي المواد وتوزيعها مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: لا شيء إلى يومين تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: لا شيء إلى يومين هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا شيء إلى يومين
(د) تلبية احتياجات العملاء من المشورة السليمة والشاملة والمناسبة من حيث التوقيت بشأن المسائل القانونية والمسائل ذات الصلة بالسياسات	(د) '١' عدد الاتفاقات ومذكرات التفاهم المتفاوض بشأنها والعقود التي أسديت المشورة بشأنها مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١١٠ اتفاق تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠٠ اتفاق هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٠ اتفاق '٢' عدد الاتفاقات المؤقتة التي أبرمتها الدول لتنفيذ أحكام فردية مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: غير متاحة تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: غير متاحة هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٢ '٣' عدد الطلبات القانونية في الدعاوى المنظورة عملا بالقاعدة ٣٣ (باء)
(هـ) توفير الدعم القانوني الفعال للقضاة	(هـ) عدد القرارات والأحكام الشفوية والخطية التي صدرت في موعدها مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣ ٤٥٠ تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١ ٦٠٠ هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١ ٤٠٠

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) الامتثال بنجاح لنظام المحكمة في مجال توفير المساعدة القانونية	(و) عدد القضايا التي يلزم فيها دفع مبلغ تكميلي لضمان محاكمة عادلة مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣ قضايا تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٣ قضايا هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣ قضايا
(ز) خدمات الدعم القضائي الفعالة المقدمة للدوائر ومكتب المدعي العام ومحامي الدفاع	(ز) مستوى رضاء العملاء مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٥ في المائة تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٥ في المائة هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٥ في المائة
(ح) زيادة فعالية الخدمات الإدارية المقدمة	(ح) مقدار الرضا الذي يبديه المستفيدون من مختلف الخدمات الإدارية مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٥ في المائة تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٥ في المائة هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٥ في المائة
(ط) الانتهاء من وضع التقارير المالية الشهرية في الموعد المحدد	(ط) الوقت المنصرم بين نهاية الشهر وإصدار التقارير المالية مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨ أيام عمل تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٨ أيام عمل هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٨ أيام عمل

العوامل الخارجية

٦٢ - يُنتظر أن يحقق قلم المحكمة هدفه والإنجازات المتوقعة منه على افتراض ما يلي:
(أ) أن تتعاون دول يوغوسلافيا السابقة في تقديم المعلومات وغير ذلك من أشكال المساعدة؛

(ب) ألا تكون ثمة تأخيرات في الإجراءات لأسباب خارجة عن سيطرة المحكمة، من قبيل مرض أحد المتهمين، أو الكشف عن مواد وطلبات بصورة غير متوقعة، أو طلب استبدال محامي الدفاع، أو طلبات إعادة النظر في القضايا التي عُرضت على المحكمة فعلا، أو الطلبات الأخرى التي تؤثر في الإجراءات القضائية، أو عدم توافر الشهود للمصادقة على الإفادات والإدلاء بالشهادة؛ (ج) أن يظل عامل دوران الموظفين في الحدود المقبولة.

النواتج

٦٣ - ستحقق خلال فترة السنتين النواتج التالية:

(أ) قسم المجني عليهم والشهود: توفير النقل الآمن للشهود من أماكن إقامتهم إلى لاهاي؛ والاتصال بالدول للحصول على تصاريح الخروج والدخول، ووثائق السفر، واتفاقات المرور الآمن، والتأشيرات من أجل توفير الحماية قبل المحاكمة وبعدها؛ وتوفير خدمات الدعم لنقل الشهود وإيوائهم بشكل مؤقت أو دائم؛ والاتصال بالحكومات المضيفة من أجل توفير الحماية وأماكن الإقامة ووسائل النقل الآمنة للشهود أثناء المحاكمة؛ وتنفيذ سياسات المحكمة فيما يتعلق بدفع المستحقات مثل التعويض عن الخسائر الناجمة عن فقدان مصدر الكسب وبدل الملبس؛

(ب) خدمات محامي الدفاع: تزويد المشتبه بهم والمتهمين بسبل الحصول على المساعدة القانونية؛ واستعراض ادعاءات العوز المقدمة من المشتبه فيهم والمتهمين وتقييم حالتهم المالية؛ وتنفيذ التوجيه المتعلق بتعيين محام للدفاع وممارسات المساعدة القانونية؛

(ج) إدارة شؤون المحكمة: تنفيذ الإجراءات المتصلة بتثبيت لوائح الاتهام أو تعديلها أو سحبها، وبإصدار أوامر الاعتقال، وبمعالجة حالات عدم تنفيذ أحد هذه الأوامر، وبمثول المتهم أمام المحكمة، والاحتجاز رهن التحقيق، والإفراج المؤقت وإجراءات الحصول على الإفادات الخطية؛ وتنظيم وجدولة المحاكمات والجلسات الأخرى، وحالات تحقير المحكمة أو انتهاك حرمتها، والإجراءات المتعلقة بأصدقاء المحكمة، وحالات استدعاء الشهود والخبراء، وحفظ السجلات، والإجراءات المتعلقة بالقضايا المستأنفة وإجراءات إعادة النظر وحالات العفو وتخفيف الأحكام؛

(د) المكتب المباشر للمسجل: قيادة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) بشأن آلية تصريف الأعمال المتبقية؛ والتفاوض بشأن الاتفاقات الدولية المتعلقة بإنفاذ الأحكام ونقل الشهود؛ والاتصال بالبلد المضيف بشأن امتيازات القضاة والموظفين وحصاناتهم؛ والاتصال بالدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، ومقر الأمم المتحدة بشأن

المسائل المتعلقة بولاية المحكمة وتمويلها؛ وتيسير طلبات المساعدة من منطقة يوغوسلافيا السابقة؛ وصياغة الورقات والتوجيهات المتعلقة بالسياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالممارسة القانونية؛

(هـ) إدارة مرافق الاحتجاز: توفير مرافق احتجاز آمنة للمحتجزين؛ وتوفير برنامج للاحتجاز رهن التحقيق والرعاية الطبية وفقا للمعايير الدولية وطبقا لقواعد الاحتجاز المعتمدة في المحكمة؛ والتفاوض والتعاون مع سلطات الدولة المضيفة لكفالة توفير مرافق احتجاز للمحكمة تتفق مع معايير الاتفاقات القائمة ولمتطلبات المنظمات غير الحكومية المسؤولة عن رصد تلك المرافق؛

(و) الدعم في مجال المؤتمرات واللغات: توفير الترجمة الشفوية لجميع جلسات المحكمة من اللغات الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية وإلى تلك اللغات واللغات الأخرى عند الحاجة وتوفير الترجمة الشفوية التتبعية أثناء جلسات استجواب المجني عليهم والشهود؛ وإتاحة الترجمة من الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية وإلى تلك اللغات لقلم المحكمة ولدوائرها ولمكتب المدعي العام والدفاع؛ وتوفير نسخ من المحاضر بالإنكليزية والفرنسية لجميع جلسات المحاكمات التي تنعقد في قاعة المحكمة وجلسات القضاة بكامل هيئتهم؛

(ز) المنشورات: نشر مختلف المواد الإعلامية المتعلقة بأنشطة المحكمة وعملها بصفة عامة؛

(ح) الإصدارات الإلكترونية والسمعية والبصرية: إنتاج عروض متعددة الوسائط للتوزيع عن طريق الموقع الشبكي؛ والإبقاء على منتديات وسائط الإعلام الاجتماعية وإنتاج عروض عن المحاكمات داخل قاعات المحكمة وبثها (في شكل إلكتروني)؛ والبث الشبكي اللاحق لوقائع جلسات المحكمة باللغات الإنكليزية والفرنسية والبوسنية/ الكرواتية/الصربية؛

(ط) الكتيبات والنشرات وصحائف الوقائع: إصدار نشرات منتظمة عن أنشطة المحكمة، بما في ذلك بواسطة شبكات وسائط الإعلام الجديدة ووسائط الإعلام الاجتماعية؛

(ي) النشرات الصحفية وجلسات الإحاطة: إصدار نشرات صحفية وتوزيع المعلومات على الصحف المحلية والقومية والدولية عن أنشطة المحاكمات؛

(ك) خدمات المكتبة: توفير خدمات المكتبة في مجال القانون الدولي والقانون الوطني فيما يتعلق بأعمال المحكمة، وذلك لفائدة القضاة والموظفين ومحامي الدفاع؛ وتوفير

خدمات إعلامية إلكترونية لمساعدة الموظفين، وبخاصة الموظفون القانونيون والقضاة، في إجراء البحوث القانونية وتعزيز سبل الحصول على المعلومات البيليوغرافية؛

(ل) الدعم الإداري: تجهيز الوثائق المالية؛ وإعداد الميزانية المقترحة وتقارير الأداء السنوية وممارسة الرقابة على الميزانية وإدارة الوظائف فيما يتعلق بالميزانية المقررة وبالموارد الخارجة عن الميزانية؛ وصياغة مشاريع الردود الإدارية على هيئات الرقابة الخارجية والداخلية؛ وفرز طلبات ملء الوظائف الشاغرة؛ وتنفيذ برامج تنمية قدرات الموظفين وتدريبهم؛ واتخاذ ترتيبات السفر وإصدار التذاكر وأذونات الشراء للقضاة والموظفين والشهود وغيرهم؛ والاضطلاع بإدارة الممتلكات ومراقبة جرد الممتلكات؛ وإنشاء البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وتشغيلها وصيانتها؛ وشراء السلع والخدمات والتعاقد بشأنها؛ وتوفير بيئة سليمة وآمنة لجميع كبار الشخصيات والموظفين والزوار.

الجدول ٩

الاحتياجات من الموارد

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			الوظائف	
الفئة	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
الميزانية المقررة				
الوظائف	٨٧ ٧٠٧,٢	٧٩ ٦٨٥,٣	٤٢٩	٤٢٩
غير الوظائف	١٢٠ ٩٨٠,٦	١٠٥ ٢١٢,٠	–	–
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢١ ٦٩٢,٢	٢١ ٥١٤,١	–	–
المجموع الفرعي	**٢٣٠ ٣٨٠,٠**	**٢٠٦ ٤١١,٤**	**٤٢٩**	**٤٢٩**
الموارد الخارجة عن الميزانية	٢ ٥٧٢,٣	١ ٢٣٣,٧	–	–
المجموع	**٢٣٢ ٩٥٢,٣**	**٢٠٧ ٦٤٥,١**	**٤٢٩**	**٤٢٩**

الجدول ١٠

الاحتياجات من الوظائف

	الاعتماد المنقح	الخفض المقترح		الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	
الفئة	٢٠١٠-٢٠١١	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠-٢٠١١	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١-٢٠١٢	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
الفئة الفنية وما فوقها							
الأمين العام المساعد	١	–	–	–	–	١	١

الفئة	الاعتماد المنقح ٢٠١٠-٢٠١١	الخفض المقترح		الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	
		١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
مد-١	٣	–	–	–	–	٣	٣
ف-٥	١٣	–	–	–	–	١٣	١٣
ف-٤/٣	١١٩	–	–	–	–	١١٩	١١٩
ف-٢/١	٤٣	–	–	–	–	٤٣	٤٣
المجموع الفرعي	**١٧٩**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٧٩**	**١٧٩**
فئة الخدمة العامة							
الرتبة الرئيسية	١٠	–	–	–	–	١٠	١٠
الرتب الأخرى	١٥٣	–	–	–	–	١٥٣	١٥٣
المجموع الفرعي	**١٦٣**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٦٣**	**١٦٣**
الفئات الأخرى							
خدمات الأمن	٨٧	–	–	–	–	٨٧	٨٧
المجموع الفرعي	**٨٧**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٨٧**	**٨٧**
المجموع	**٤٢٩**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٤٢٩**	**٤٢٩**

٦٤ - وستغطي الموارد المدرجة تحت بندي الوظائف والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والبالغة ٣٠٠ ٦٨٥ ٧٩ دولار و ١٠٠ ٥١٤ ٢١ دولار، على الترتيب، استمرار ٤٢٩ وظيفة مؤقتة مطلوبة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويعزى الانخفاض تحت بند الوظائف (٩٠٠ ٠٢١ ٨ دولار)، والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (١٠٠ ١٧٨ دولار) إلى تأخر أثر ١٠٢ وظيفة لم يتم إلغاؤها إلا خلال السنة الثانية من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٦٥ - وستغطي احتياجات من غير الوظائف تبلغ ٠٠٠ ٢١٢ ١٠٥ دولار، والتي تعكس نقصانا قدره ٦٠٠ ٧٦٨ ١٥ دولار، كل من المساعدة المؤقتة العامة، بما يشمل الترجمة التحريرية والشفوية، والاستشاريين والخبراء، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، بما في ذلك خدمات محاميي الدفاع وخدمات الاحتجاز، ومصروفات التشغيل العامة، والضيافة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات، وتحسين أماكن العمل، والمنح والتبرعات.

٦٦ - ويشمل الاعتماد المرصود في إطار المساعدة المؤقتة العامة أيضا احتياجات مطلوبة لتغطية مهام الوظائف الملغاة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، التي لا تزال مطلوبة خلال

فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويقترح تقليل هذه الاحتياجات تدريجيا خلال فترة السنتين. ويقدر مجموع الاحتياجات في هذا الصدد لفترة السنتين بمقدار ٣٥٧ ٣ شهر/عمل.

٦٧ - ويعكس النقصان البالغ ٦٠٠ ٧٦٨ ١٥ دولار في الاحتياجات من غير الوظائف انخفاضا في الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (٢٠٠ ٠٩٠ ٥ دولار)، والاستشاريين والخبراء (٣٠٠ ٨٢ دولار)، وسفر الموظفين (٦٠٠ ٢٨٢ دولار)، والخدمات التعاقدية (٦٠٠ ٥٧١ ٨ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (٠٠٠ ٢١٧ دولار)، واللوازم والمواد (٩٠٠ ٣٣١ دولار)، والأثاث والمعدات (٤٠٠ ٠٥٥ ١ دولار)، والمنح والتبرعات (٤٠٠ ٢٤٠ دولار)، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض نشاط المحاكمات في عام ٢٠١٣، ويقابل ذلك بشكل جزئي زيادة تحت بند تحسين أماكن العمل (٨٠٠ ١٠٢ دولار)، نظرا للحاجة إلى تعزيز نظام الإنذار بالحرائق والإجلاء.

دال - إدارة السجلات والمحفوظات

٦٨ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، عُقد اجتماع بشأن استراتيجية المحفوظات في لاهاي بمشاركة كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وقسم إدارة المحفوظات والسجلات التابع لمكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة بهدف وضع وتنفيذ استراتيجية مشتركة وشاملة ومنسقة وخطة مشروع لإدارة المحفوظات والسجلات في كل من المحكمتين الدوليتين. ونجم عن اجتماع استراتيجية المحفوظات إنشاء الفريق العامل المشترك المعني باستراتيجية المحفوظات، الذي يضم ممثلين عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وقسم إدارة المحفوظات والسجلات التابع لمكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة، وهو يواصل العمل من أجل تنفيذ خطة استراتيجية شاملة ومنسقة من أجل إدارة السجلات والمحفوظات، ومن أجل تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين والموارد المتاحة لتقديم المساعدة كي تنتقل وظائف إدارة السجلات والمحفوظات إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

٦٩ - وفي إطار أحكام قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، ستنقل وظائف السجلات والمحفوظات لدى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وعملا بالمادة ٢٧ من نظامها الأساسي، تكون الآلية مسؤولة عن إدارة محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية، التي تشكل معا محفوظات المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك تعهدها بالحفظ وإتاحتها للاطلاع عليها. وبعد إنشاء كل فرع من

فروع الآلية، سيكون من اختصاصها ومسؤوليتها وحدها تولي شؤون محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي من المقرر أن توضع في مكان مشترك مع الفرع المتعلق بها من الآلية. وقد جرى وضع ميزانيات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية على افتراض أن نقل إدارة المحفوظات سيتم في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. ووفقا لذلك، تغطي الاحتياجات من الموارد لعنصر المحفوظات من ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الستة أشهر الأولى من فترة السنتين في حين يتم تغطية الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالمحفوظات للثماني عشرة شهرا المتبقية من فترة السنتين في إطار ميزانية آلية تصريف الأعمال المتبقية. إلا أن ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في إطار عنصر المحفوظات تتضمن اعتمادات تتعلق بالمشاريع المتأخرة حتى نهاية فترة السنتين.

٧٠ - ويرد أدناه تفصيل لإنجازات إدارة السجلات وعنصر المحفوظات للمحكمتين خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ومن أجل تيسير التنفيذ الفعال للانتقال إلى الآلية وللخطة الاستراتيجية لمحفوظات المحكمة، ركزت وحدة إدارة السجلات والمحفوظات على تحقيق المركزية في وظائف المحفوظات لدى المحكمة من خلال كفالة اتباع نهج منسق وموحد إزاء أجهزة المحكمة الثلاثة. وتشمل إنجازات الوحدة ما يلي:

(أ) استعراض عمليات سير الأعمال لدى المحكمة، وتحديدا بغية تأكيد، حيثما أمكن، أن تستوعب الجداول القائمة لاستبقاء السجلات عمليات السجلات بأكملها لدى المحكمة. وكانت نتيجة هذا الاستعراض تحديد الكثير من السجلات ونظم السجلات التي لم تكن من قبل مدرجة في الاستراتيجية؛

(ب) تنفيذ مشاريع تجميع قوائم جرد للنسخ المطبوعة والإلكترونية من سجلات المحكمة؛

(ج) تنفيذ مشاريع من أجل تحديد وفهرسة ومراجعة فئات معينة من السجلات المخصصة من أجل حفظها بشكل دائم باعتبارها محفوظات؛

(د) تحديد أوجه محددة وملموسة للدعم المطلوب من مكتب الشؤون القانونية، وقسم إدارة المحفوظات والسجلات، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إنجاز نقل كافة السجلات بحلول التاريخ المقرر؛

(هـ) التمثيل الرقمي للسجلات السمعية والبصرية لدى المحكمة؛

(و) تقديم مشروع منقح لجداول الاستبقاء إلى قسم إدارة المحفوظات والسجلات لاستعراضه والموافقة عليه؛

(ز) الانتهاء من عدة مشاريع واسعة النطاق تتعلق بإعداد السجلات الموجودة بحوزة مكتب المدعي العام؛

(ح) تقديم الدعم إلى مبادرات إدخال البيانات في أنحاء المحكمة من خلال استخدام برمجيات إدارة السجلات، وإعداد معايير لتخصيص الموظفين كي يساعدوا في المجالات التي يوجد نقص بها؛

(ط) النقاش مع الفريق العامل المشترك المعني باستراتيجية المحفوظات بغية تنفيذ سياسة موحدة للسجلات الرقمية؛

(ي) وضع تعليمات لمشروع نظام للأمن والاطلاع، ييسر إلى أقصى حد إطلاع الجمهور على سجلات المحكمتين، مع الحفاظ على السرية والخصوصية الواجبة لبعض السجلات القضائية.

الجدول ١١

الاحتياجات من الموارد

الفئة	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
الميزانية المقررة				
غير الوظائف	٣ ٧٦٢,١	٢ ٤٠٢,٧	–	–
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	–	١٨٥,٥	–	–
المجموع	٣ ٧٦٢,١	٢ ٥٨٨,٢	–	–

٧١ - تتألف الاحتياجات من غير الوظائف، البالغة ٧٠٠ ٤٠٢ ٢ دولار، من المساعدة المؤقتة العامة (٣٠٠ ٧٧٥ دولار)، والاستشاريين (٠٠٠ ٧٥ دولار)، والخدمات التعاقدية (٤٠٠ ٦٤٢ دولار)، والأثاث والمعدات (٠٠٠ ٩١٠ دولار).

٧٢ - ويعكس الانخفاض البالغ ٤٠٠ ٣٥٩ ١ دولار نقصانا تحت بنود تكاليف الموظفين الأخرى (٩٠٠ ٠٨٣ ١ دولار)، وسفر الموظفين (٨٠٠ ٢٤ دولار)، والأثاث والمعدات

(٣٠٠ ٤١٣ دولار)، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نقل المحفوظات إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، ويقابل ذلك جزئيا زيادة الاحتياجات تحت بند الاستشاريين (٥٠٠ ١٦ دولار) والخدمات التعاقدية (١٠٠ ١٤٦ دولار).

الجدول ١٢

موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة لمجلس مراجعي الحسابات

وصف موجز للتوصيات	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
أوصى المجلس بأن تقوم المحكمة، بالتعاون مع شعبة تخطيط البرامج والميزانية بالأمانة العامة، بصياغة إطار منطقي للميزنة على أساس النتائج لوحدة إدارة السجلات والمحفوظات التابعة للمحكمة. (A/65/5/Add.12، الفقرة ٣٥).	ستنقل وظائف المحفوظات إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وأدرجت المحكمة الإطار المنطقي للميزنة على أساس النتائج في البيان المقدم من أجل عنصر المحفوظات في ميزانية آلية تصريف الأعمال المتبقية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣
أوصى المجلس المحكمة بألا تألو جهدا في الامتثال للشرط الوارد في دليل المشتريات المتعلق باعتماد محاضر اجتماعات اللجنة المحلية للعقود (المرجع نفسه، الفقرة ٤٤).	وافقت المحكمة على هذه التوصية وأشارت إلى أنه ريثما يتم الانتهاء بصفة عامة من محاضر جلسات اللجنة وتوزيعها في غضون عشرة أيام عمل، تحدث تأخيرات أحيانا نتيجة لطلبات أعضاء اللجنة للحصول على وثائق المتابعة إما من الجهة التي تتولى زمام العمل أو قسم المشتريات، وبدونها لا تتمكن اللجنة من الانتهاء من المحاضر. وبالمثل فإن التأخيرات في الانتهاء من المحاضر كان السبب في حدوثه أحيانا ظروف قاهرة، من قبيل غياب أعضاء اللجنة بشكل غير متوقع نظرا لمرضهم أو لسفرهم في مهمات رسمية تقررت في آخر لحظة. وتستعرض اللجنة بشكل منتظم إحصاءاتها بشأن الوقت الذي يستغرقه الانتهاء من المحاضر، بغية إبقاء التأخيرات، عند حدوثها مما يتجاوز الحد الزمني، لتكون عند الحد الأدنى على الإطلاق.

وصف موجز للتوصيات	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
أوصى المجلس بالتقيد بدقة بالشرط الوارد في الفقرة ١٤ بقيام الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية بتفويض السلطة فيما يتعلق بالحالات التي تنطوي على الهدايا والمنح وغير ذلك من حالات التحويل المجاني للأصول أو بيعها (المرجع نفسه، الفقرة ٥٩).	وافقت المحكمة على التقيد بدقة بالشرط الوارد في الفقرة ١٤ الذي يقضي بتفويض الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية السلطة فيما يتعلق بالحالات التي تنطوي على الهدايا والمنح وغير ذلك من حالات التحويل المجاني للأصول أو بيعها. وفي غضون ذلك، حصلت المحكمة على موافقة من الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية بشأن خطة التصرف، التي تناولت بشكل واف المسألة المثارة في هذه التوصية.
أوصى المجلس ببذل قصارى الجهد من أجل تخفيض معدل الشواغر في شعبة الاستئناف بمكتب المدعي العام، لاستيعاب عبء العمل المشار إليه في استراتيجية الإنجاز (المرجع نفسه، الفقرة ٦٤).	أوضحت المحكمة أنه بما أن الوظائف المتعلقة بالمحاكمات قد أفرجت عنها شعبة المحاكمات في أعقاب إتمام المحاكمات وصارت شاغرة، فقد تم نقلها إلى شعبة الاستئناف؛ وهذا هو ما أدى إلى وجود شواغر في الشعبة. ومع ذلك، لا تدخر المحكمة جهدا في كفالة إبقاء معدل الشغور عند الحد الأدنى.
أوصي المجلس المحكمة بأن تبذل قصارى جهدها للامتثال لأحكام المادة ٤-٢ من الأمر الإداري المتعلق بالاستشاريين والمتعاقدين الأفراد، لتعزيز التنافسية في عملية اختيار الاستشاريين (المرجع نفسه، الفقرة ٧٣).	بدأت المحكمة في الإعلان على موقعها الإلكتروني المتاح للجمهور عن الفرص المتاحة للاستشاريين بالنسبة للمشاريع والتدريب. وبالإضافة إلى ذلك، ستستخدم المحكمة قوائم المرشحين العالمية المتاحة في إطار نظام NLEARNINGU وستتشاور مع مكتب إدارة الموارد البشرية بشأن قوائم الاستشاريين. ويتم اختيار المتعاقدين الأفراد المرشحين من خلال إجراءات تنافسية للاختيار يتم فيها استعراض المرشحين ووضعهم على قوائم لاستقدامهم لأجل قصير.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

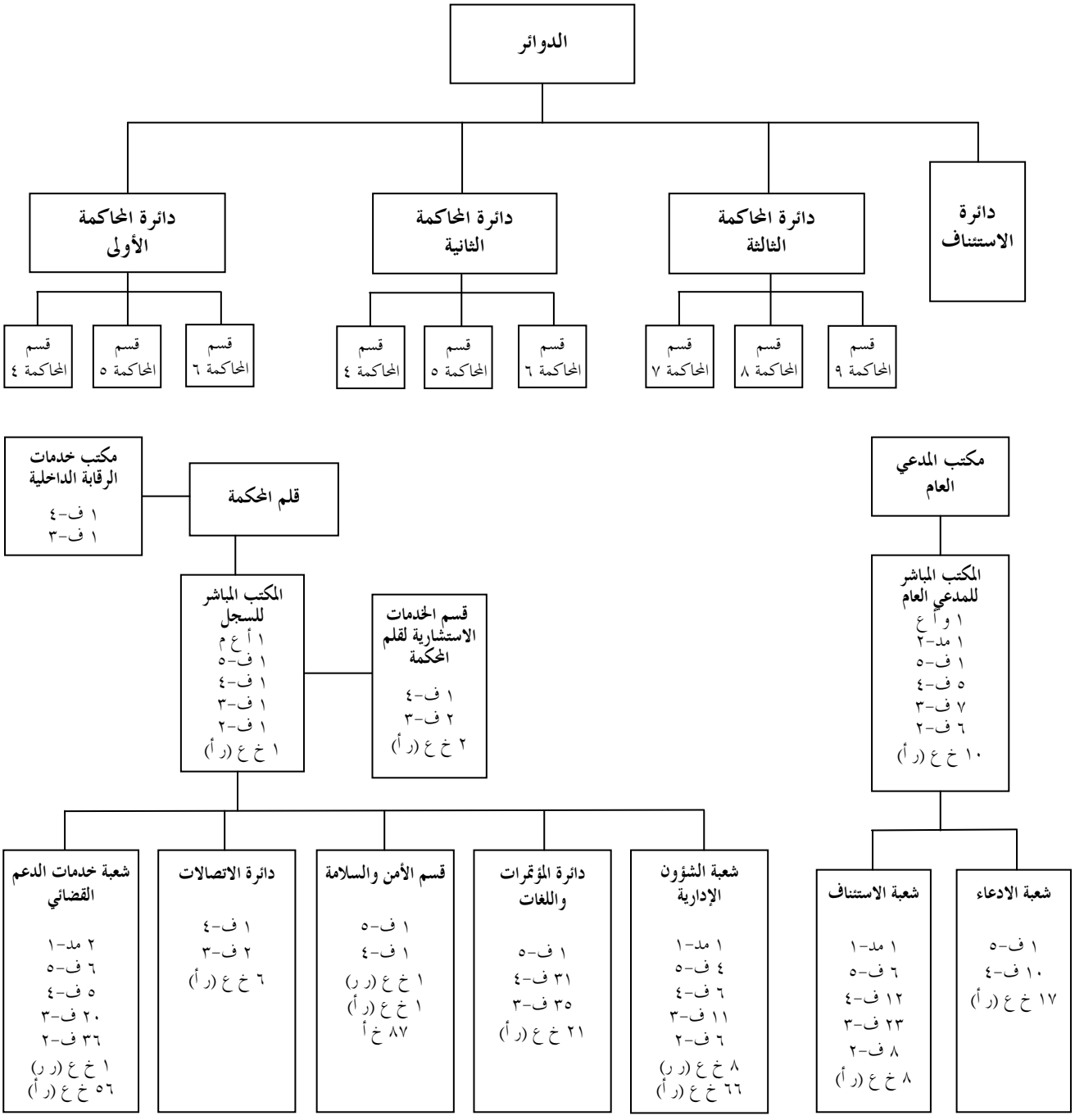

المختصرات: و أ ع: وكيل أمين عام، أ ع م: أمين عام مساعد، خ ع: فئة الخدمات العامة؛ ر ر: الرتبة الرئيسية؛ ر أ: الرتب الأخرى؛ خ أ: خدمات الأمن.